الجمهورية التونسية
مهمة التجهيز والإسكان
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء

لسنة 2022

ماي 2023

الفـــــــــــــــهـــــــرس

المحور الأول: التقديم العام

1. نتائج الأداء لسنة 2022 ..... **4**
2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 ..... **6**

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة **9**

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرقات **10**
- تقديم نتائج الأداء وتحليلها **11**
- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج **17**

البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت **26**
تقديم نتائج الأداء وتحليلها **26**
تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج **34**

- **البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان** **37**

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها **37**
2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج **44**

VI- البرنامج 9 : القيادة والمساندة **58**

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها **58**
2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج **66**

المحور الأوّل:

التقديـــم العـــــام

1- نتائج الأداء لسنة 2022

تعمل مهمة التجهيز على تنفيذ سياسة الدولة في مجال التجهيز والإسكان والبنية التحتية بهدف المساهمة في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني من خلال وضع التصورات الملائمة ورسم التوجهات الإستراتيجية للقطاع .

ويتمثل الدور الإستراتيجي للمهمة خاصة في توفير بنية أساسية حديثة بمواصفات عالمية و ربط المناطق الصناعية بشبكة الطرقات والسكك الحديدية والمطارات والموانئ البحرية وادماجها في محيطها وفي توفير المسالك الريفية والمنافذ لفك العزلة مما يمكن المتساكنين من الوصول إلى مختلف الخدمات والمرافق كالصحة والتعليم وكذلك التواصل والمساهمة في الدورة الاقتصادية مما يساهم في دعم الاستثمار. وتهدف المهمة إلى انجاز 1320 كم من الطرقات السيارة إلى أفق 2030 وإنجاز 2000 كم من الطرقات السريعة.

أما في مجال حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت فترتكز استراتيجية المهمة خاصة في الحد من مخاطر الفيضانات على مستوى كامل التراب الوطني عبر الانطلاق في الدراسة الاستراتيجية في إطار "المشروع الوطني للحماية من الفيضانات إلى غاية 2050" التي تهدف إلى حماية كامل مناطق البلاد من خطر الفيضانات كما تم تحيين الدراسات الفنيّة خاصة على مستوى المدن التي تشهد توسعا عمرانيا هاما، هذا إلى جانب حماية الشريط الساحلي من الانجراف وتهيئة وترميم و حماية الموانئ البحرية وتحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري وتجزئة الأملاك المحاذية له إلى جانب إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأة

مفوض عبر بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام إضافة لإنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الاجتماعي.

أما في مجال التهيئة الترابية والتعمير والإسكان فتتمثل الإستراتيجية في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص. كما تخطط المهمة لإنجاز 41000 مسكنا ومقسما اجتماعيا في أفق 2025 وتطوير النصوص القانونية والتشريعية لفائدة النساء لتمكينهن من الاستفادة من مختلف برامج السكن على نفس قدر المساواة مع الرجال.

أما على مستوى القيادة والمساندة فتتمثل استراتيجية المهمة خاصة في تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف المجالات والعلاقة ببرامج المهمة للرفع من مردودية العمل وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية بالإضافة إلى مواصلة تركيز الاتصال الإلكتروني (البوابات والأنترانات، الأنترنت ...) وتطوير التصرف الإلكتروني في الوثائق وحسن التصرف في الموارد البشرية والمسارات المهنية للموظفات عبر تمكينهن من الوصول إلى مراكز القرار الهامة والوظائف العليا على قدر المساواة مع زملائهن الرجال.

وتتجسد استراتيجية المهمة على المستوى الدولي من خلال التزاماتها مع المنظمات العالمية والانخراط في العديد من البرامج على غرار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومشروع الطريق العابرة للصحراء الذي يساعد على اندماج البلاد التونسية في محيطها المغاربي والإفريقي،

هذا بالإضافة إلى الانخراط في المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى ومشروع الاقتصاد الأزرق ذو البعد المتوسطي والذي يهدف إلى تعميق الحوار حول فرص الشراكة بين دول المتوسط في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام وآفاق تطويره.

وقد تضمنت مهمة التجهيز لسنة 2022 ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة كما يلي:

- برنامج البنية الأساسية للطرقات
- برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
- برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- برنامج القيادة والمساندة

برنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات	برنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	برنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	برنامج 9 : القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي المركزي: تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات	البرنامج الفرعي المركزي 1 : حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	البرنامج الفرعي المركزي: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	البرنامج الفرعي المركزي 1: القيادة
	البرنامج الفرعي المركزي 2 : حماية الشريط الساحلي وإحكام انجاز المنشآت		البرنامج الفرعي المركزي 2: المساندة
البرامج الفرعية الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	انجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	120486	113800	-6686	94,5%
	اعتمادات الدفع	120486	113784	-6702	94,4%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	58632	58481	-151	99,7%
	اعتمادات الدفع	58632	58194	-438	99,3%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	193809	187872	-5937	96,9%
	اعتمادات الدفع	193809	187872	-5937	96,9%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	1098072	2386832	1288760	217,4%
	اعتمادات الدفع	1183975	1062859	-121116	89,8%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	800	800	0	100,0%
	اعتمادات الدفع	800	800	0	100,0%
المجموع	اعتمادات التعهد	**1471799**	**2747785**	**1275986**	**186,7%**
	اعتمادات الدفع	**1557702**	**1423509**	**-134193**	**91,4%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	انجازات 2022 (ق.م التكميلي) (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
البرنامج 1	اعتمادات التعهد	1077424	2385498	1308074	221,4%
	اعتمادات الدفع	1223406	1131753	-91653	92,5%
البرنامج 2	اعتمادات التعهد	217165	203364	-13801	93,6%
	اعتمادات الدفع	135043	125644	-9399	93,0%
البرنامج 3	اعتمادات التعهد	129465	119744	-9721	92,5%
	اعتمادات الدفع	149895	127227	-22668	84,9%
البرنامج 9	اعتمادات التعهد	47745	39179	-8566	82,1%
	اعتمادات الدفع	49358	38885	-10473	78,8%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1471799**	**2747785**	**1275986**	**186,7%**
	اعتمادات الدفع	**1557702**	**1423509**	**-134193**	**91,4%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

نلاحظ أن اعتمادات الدفع للبرنامج الأول "البنية الأساسية للطرقات" بلغت قيمة 1223406 أد بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2022 حيث بلغت اعتمادات التأجير 52340 أد مع نسبة الإنجاز تقدر بـ 98,2 %. أما نفقات التسيير فقد بلغت 49253 أد مع نسبة الإنجاز تقدر بـ 103% ويفسر هذا التجاوز في الاعتمادات المرسمة نتيجة تحويل اعتمادات من برامج أخرى لفائدة البرنامج 1

وقد تم استغلال هذه الاعتمادات الإضافية في نشاط استغلال وصيانة الطرقات المرقمة وبدرجة أقل في نشاط المساندة. أما **نفقات الاستثمار** فقد بلغت 952281 أد بمقتضى قانون المالية التكميلي منها 363781 أد على موارد القروض الخارجية الموظفة مع نسبة إنجاز تقدر بـ 90,3% .

أما بخصوص العمليات المالية فقد تم رصد اعتمادات بقيمة 000 170 أ د لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التكميلي 100 %.

تم تقييم أداء البرنامج الأول باعتبار قيمة بعض مؤشراته على غرار "النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة"، إذ لم يسجل هذا المؤشر القيمة المنشودة حيث تواصلت أشغال الجزء الرابط بين قابس – مدنين على طول 84 كلم أما بالنسبة للطريق السيارة تونس جلمة بطول 186 كم فتتواصل أشغال تحرير حوزة ب نسبة التقدم 35% إلى موفي 2022 بينما وانطلقت أشغال الطريق السيارة تونس جلمة (8 أقساط) بصفة رسمية في أكتوبر 2022.

- أما بخصوص البرنامج الثاني " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" فقد وقع رصد اعتمادات بقيمة 180000 أد ضمن قانون المالية الأصلي ووقع تخفيضها إلى 135043 أد بمقتضى قانون المالية التكميلي أي بتخفيض 45000 أد وقد بلغت **نفقات التأجير** 16059 أد بنسبة إنجاز تقدر بـ 98,2 % بينما تم انجاز 94,3 % من **نفقات التسيير**.

أما **نفقات الاستثمار** فقد بلغت 115628 أد دفعا، بمقتضى قانون المالية التكميلي مع نسبة انجاز تقدر بـ 92,3 % من قيمة التقديرات و 217000 أد تعهدا مع نسبة انجاز تقدر ب 94% وقد تم اعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة وتأجيل الانطلاق في بعض المشاريع الجديدة

ويمكن تقييم أداء البرنامج الثاني باعتبار أهم مؤشراته على غرار المؤشر "النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات" الذي سجل ارتفاعا ملحوظا ويعود ذلك لتطور طول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها والتي ترتبط بعدد المشاريع التي يتم الانتهاء من أنجازها سنويا أما مؤشر "النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي" فقد سجل نسبة دون المأمول بسبب بعض الإشكالات والمتمثلة أساسا في فسخ صفقة "أشغال حماية شواطئ طبرقة".

- أما بخصوص البرنامج الثالث "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" فقد وقع رصد 129465 أد تعهّدا و149895 أد دفعا بعنوان قانون المالية التكميلي لسنة 2022 وقد بلغت **نفقات التأجير** 17755 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 97 % بينما تم انجاز 84 % بالنسبة **لنفقات التسيير** و93% من نفقات التدخل.

أما نفقات **الاستثمار** فقد بلغت 109963 أد دفعا بقانون المالية التكميلي مع نسبة انجاز تقدر بـ 85,5% و بلغت اعتمادات التعهد 85959 أد أي بنسبة انجاز تقدر بـ 96 %

ويعتبر أداء البرنامج الثالث هاما خلال سنة 2022 باعتبار مؤشراته حيث حقق المؤشر " العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة" 17663 مسكنا ومقسما خلال سنة 2022 وهو ما يمثل 82% مقارنة بالتقديرات وتعتبر هذه النسبة هامة بفضل ارتفاع عدد المساكن الممولة في إطار برنامج المسكن الأول بين سنتي 2021 و2022 حيث تم تسجيل زيادة قدرها 642 مسكنا إضافيا ويعود ذلك للطلب المتزايد على هذا البرنامج حيث يوفر التمويل الذاتي وتسهيلات في الخلاص. اما بخصوص مؤشر "**نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية" الذي بلغ**

233 % وهي تعد نسبة مرتفعة سلبيا و يتم العمل على خفضها من سنة إلى أخرى، وهو ما يتعارض مع التوجه الاستراتيجي الذي يهدف إلى المحافظة على الأراضي الفلاحية والحد من التمدد العمراني على حسابها.

▪ أما بخصوص البرنامج 9 "القيادة والمساندة" فقد وقع رصد اعتمادات 47745 أد تعهدا ضمن قانون المالية التكميلي وتمت إضافة 364 أد من باب النفقات الطارئة لتصبح 48109 أد، أما نفقات الدفع فقد بلغت 49358 أد . وتمثل **إعتمادات التأجير** الجزء الأكبر من إعتمادات البرنامج 9 : حوالي 66,15 % ويعود ذلك إلى طبيعة نشاط برنامج القيادة و المساندة و الذي يتمثل أساسا في تقديم الدعم البشري و المادي للبرامج العملياتية ، وقد بلغت نسبة انجاز نفقات التأجير 85 % أما نفقات الإستثمار فتمثل نسبة ضئيلة مقارنة بجملة إعتمادات المهمة و المقدرة ب 1183975 أ د وفق قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

أما بخصوص التحولات فقد تم تحويل اعتمادات بقيمة 27 أد إلى البرنامج 1 " البنية الأساسية للطرقات" لخلاص نفقات التنوير العمومي.

وباعتبار أهم مؤشراته على غرار" نسبة الأعوان (إ.مركزية) المتكونين في المجالات ذات الأولوية" و " تكلفة التسيير لكل عون" و" نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى سبتمبر" و" معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني" ، فإن أداء البرنامج 9 يعتبر جيدا حيث حققت هذه المؤشرات نسب انجاز تساوي او تفوق 100% أما المؤشرات المتعلقة ب " نسبة تحقيق ديمومة الميزانية" و " تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية" و" تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد" و" التطور السنوي

لزيارة المواقع الإلكترونية لمهمة التجهيز" فقد كانت نسب تحقيقها دون المأمول لتكتفي ب 66 % و88 % فقط.

برنامج: البنية الأساسية للطرقات

رئيس البرنامج: السيد صلاح الزواري

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 7 فيفري 2020

1- نتائج أداء البرنامج

تتمثل استراتيجية البرنامج 1 في تكييف البنية الأساسية للطرقات مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر ضمان استدامة حركة المرور وضمان سلامة مستخدميها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية.

وترتكز استراتيجية البرنامج 1 على محورين أساسيين: الأول يتمثل في تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك الريفية على كامل تراب البلاد مما يمكن من ربط مراكز الولايات بالخدمات العمومية لفك العزلة عن المناطق الداخلية والتقليص من التفاوت بين الجهات. أما الثاني فيتمثل في صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية للمحافظة على وظيفيته. وتعطى الأولوية عند ترسيم الاعتمادات والمشاريع الجديدة إلى المحور الثاني.

وتتمثل أهم الإنجازات البرنامج 1 خلال سنة 2022 في:

- انطلاق أشغال الطريق السيارة تونس–جلمة: الأربعة أقساط من 1 إلى 4 الممول من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال شهر أكتوبر 2022. أما الأقساط من 5 إلى 8 الممول البنك الأوروبي للاستثمار فقد انطلقت الاشغال بالنسبة للقسطين 5 و8 خلال شهر ديسمبر 2022 ومن المبرمج إعطاء الإذن لبدء الأشغال للقسطين 6 و7 في سنة 2023 وذلك نتيجة إشكاليات عقارية.
- انطلاق أشغال القسطين 1 (الربط الجنوبي) و3 (الربط الشمالي) لانجاز الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت في 18 جويلية 2022 أما القسط 2 وهو الجسر الرئيسي فسيتم فتح العروض في 29 جوان 2023.

- انطلاق أشغال بناء 12 جسرا (المرحلة الثالثة) موزعة على 11 قسط بـ 10 ولايات في 22 أوت 2022.
- مواصلة الدراسات الاستراتيجية ذات الصلة بمجال البنية التحتية الطرقية حيث بلغت العديد من الدراسات المرحلة الثالثة والأخيرة إلى حد ديسمبر 2022 ومنها دراسة تأهيل بطاحات جربة، المخططات المديرية الجهوية للمقاطع (90%) ودراسة فهرس جسم الطريق (Catalogue de dimensionnement de chaussée) (65%) أما دراسة وضع منظومة معلومات حول شبكة الطرقات المرقمة فبلغت 95%.
- الصيانة الدورية والتي تعهد إلى البرامج الفرعية الجهوية

أما الفاعل العمومي شركة تونس للطرقات السيارة فيساهم في نشاط انجاز الطرقات السيارة حيث يرجع لها انجاز الطريق السيارة صفاقس– قابس– مدنين– راس الجدير. وبالتالي فهي تساهم في تحقيق القيمة المنشودة للهدف 1–1 للبرنامج وكذلك المؤشر 1.1.1.

الهدف الإستراتيجي 1.1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

بلوغ التطور المرجو لشبكة الطرقات والطرقات السيارة يجعلها تواكب تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد وكذلك الدول المجاورة. لذلك تم اعتماد مؤشرين الأول يعنى بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة والثاني يعنى بتقدم انجاز مخطط الطرقات السريعة.

المؤشر 1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة

وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	انجازات 2022 (2)	انجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة*	السنة
%	55	55,4	57	56	98%	68	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

هذا المؤشر لم يسجل بلوغ القيمة المنشودة لأن أشغال الجزء الرابط بين قابس – مدنين على طول 84 كلم تواصلت خلال 2022 وبالتالي لم يكن لها تأثير على نتائج المؤشر.

أما بالنسبة للطريق السيارة تونس جلمة بطول 186 كم فتتواصل أشغال تحرير الحوزة حيث بلغت نسبة التقدم 35% إلى موفي 2022. وانطلقت أشغال الطريق السيارة تونس جلمة (8 أقساط) بصفة رسمية في أكتوبر 2022.

المؤشر 1-1-2 : تقدم انجاز مخطط الطرقات السريعة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	انجازات 2022 (2)	انجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة*	السنة
%	35,8	36,9	41,0	36,9	90%	45,8	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تم اعتماد هذا المؤشر بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2022 فقط. نلاحظ أنه لم يبلغ القيمة المنشودة باعتبار أن العديد من المشاريع لم تنتهي رغم أنها في مرحلة متقدمة من الأشغال أو شارفت على الانتهاء إلى حد ديسمبر 2022 على غرار أشغال طريق X4 ومحول على مستوى تقاطع الطريقين (X4-X20) (نسبة الإنجاز 78%)، انجاز الطريق الحزامية X20 بين ط ج 31 والمخرج الغربي (نسبة الإنجاز 92%)، توسيع المدخل الجنوبي للعاصمة إلى 2*4 مسالك موزع على 5 أقساط (نسبة الإنجاز 28%) وسينطلق القسط 1 في 2023، مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقربة

ومنزل تميم موزعة على 2 أقساط (نسبة الإنجاز 67%)، تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس موزعة على 2 أقساط (نسبة الإنجاز 37%) و انجاز وصلة ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 مدنين راس جدير موزع على 3 أقساط (نسبة الإنجاز 60%).

الإشكاليات التي حالت دون تحقيق الهدف الأول:

- تحرير الحوزة العقارية للمشاريع الطرقية التي تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية والقانونية الطويلة وتداخل العديد من الأطراف في مسار الانتزاع.
- أشغال تحويل شبكات جملة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة.

ويقترح في هذا الصدد العمل على مزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين (المستلزمين العموميين أو وزارة أملاك الدولة ...) للضغط على آجال تحرير الحوزة للتمكن من الانطلاق في انجاز الأشغال.
ومن أهم الإجراءات التي تمت خلال 2022 و التي من شأنها تيسير مسار الانتزاع من أجل المصلحة العمومية هي صدور المرسوم عدد 65 لسنة 2022 مؤرخ في 19 أكتوبر 2022 يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في11 جويلية 2016 المتعلّق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية. ومن أهم الإصلاحات التي أقرها المرسوم هي احداث لجنة إدارية قارة، بكل ولاية، تسمى "لجنة الاستقصاء والمصالحة" تتولى الاستقصاء عن الحالة القانونية والمادية للعقارات المزمع انتزاعها على ضوء ملف الانتزاع المشار إليه بالفصل 17 من هذا القانون. وتسند رئاسة اللجنة إلى قاض من الصنف العدلي من ذوي الاختصاص في المجال العقاري وتضبط تركيبتها وإجراءات سيرها بقرار من الوزير المكلف بأملاك الدولة.

الهدف الاستراتيجي 2.1: تحسين إمكانية وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة طرقات يمكن السير عليها

يلعب نشاطي تهيئة وتعبيد المسالك الريفية أهمية ودورا أساسيا في فك عزلة التجمعات الريفية عن مراكز الصحية أو التعليمية ويساهم في تحسين الربط بين مناطق الانتاج ومناطق التوزيع مما سينعكس ايجابيا على استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية بصفة عامة ومساعدة المرأة الريفية بصفة خاصة والحصول على فرص متكافئة بينها وبين الرجل في مختلف المجالات من حيث الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك سوق الشغل. لذلك تم اعتماد مؤشر يعكس تطور نسبة تهيئة شبكة المسالك الريفية.

المؤشر 1-2-1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	انجازات 2022 (2)	انجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة*	السنة
%	45,2	46,8	45,9	47,2	103%	46,6	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

بلغت نسبة الإنجاز سنة 2022 حوالي 47,2 % في حين أنّ التقديرات كانت 45.9 % أي بنسبة إنجاز تقدر بـ103%. ورغم تحقيق هذه النسبة تتواصل أشغال تهيئة 65,7 كلم من المسالك موزعة على 3 ولايات بنسبة انجاز 64% وأشغال تهيئة المسلك الجبلي بجبل المغيلة بين ولايتي سيدي بوزيد والقصرين القسط 1 و2 بنسبة انجاز 52%. أما أشغال الدفعة الأولى من برنامج تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية بـ 22 ولاية والممول من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية فقد بلغت نسبة تقدم الأشغال 55 % إلى موفى 2022. وهذا سيكون له انعكاس إيجابي على المؤشر في السنوات القادمة.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	انجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	53295	52340	-955	98,2%
	اعتمادات الدفع	53295	52340	-955	98,2%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	47830	49253	1423	103,0%
	اعتمادات الدفع	47830	49253	1423	103,0%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	170000	170000	0	100,0%
	اعتمادات الدفع	170000	170000	0	100,0%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	806299	2113904	1307605	262,2%
	اعتمادات الدفع	952281	860160	-92121	90,3%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0,0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0,0%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1077424**	**2385498**	**1308074**	**221,4%**
	اعتمادات الدفع	**1223406**	**1131753**	**-91653**	**92,5%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

يبين الجدول عدد 1 أن اعتمادات الدفع للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" بلغت **406 223 1** ألف دينار بقانون المالية التكميلي. تم انجاز 753 131 1ألف دينار وبلغت نسبة الإنجاز العامة 92.5% مقارنة بالاعتمادات المرصودة بقانون المالية التكميلي، وتوزع بين الأقسام على النحو التالي:

– إعتمادات نفقات التأجير العمومي (القسم 01): بلغت الاعتمادات المنجزة دفعا 340,16 52 ألف دينار وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التكميلي 98 %.

– إعتمادات نفقات التسيير (القسم 02): بلغت الاعتمادات المنجزة دفعا 253,41 49 ألف دينار وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التكميلي 103 %. يلاحظ تجاوز في الاعتمادات المرسمة نتيجة تحويل اعتمادات من برامج أخرى لفائدة البرنامج 1. تم استغلال هذه الاعتمادات الإضافية في النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة وبدرجة أقل في النشاط Z المساندة.

– إعتمادات نفقات التدخلات (القسم 03): تم رصد إعتمادات بقيمة 000 170 أ د لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة بقانون المالية التكميلي وبلغت نسبة الإنجاز 100 %. وتم تخصيصها لخلاص آجال القروض الخارجية.

– إعتمادات نفقات الاستثمار (القسم 04): تبلغ 281 952 ألف دينار منها 363781 ألف دينار على موارد قروض خارجية موظفة) وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التكميلي 90 %. تم استهلاك الاعتمادات المرسمة على الموارد العامة للميزانية تقريبا بالكامل حيث بلغت 827.1 588 ألف دينار أما فيما يتعلق بالموارد قروض خارجية موظفة فقد بلغت نسبة الاستهلاك حوالي 75 % فقد تم استهلاك 271332.6 ألف دينار من 363781 ألف دينار بقانون المالية التكميلي. وفيما يتعلق باعتمادات التعهد فإن نسبة الإنجاز تجاوزت 200 % باعتبار أنه تم تعهد المشاريع الكبرى على غرار الطريق السيارة تونس جلمة والقسطين 1 و3 لمشروع الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشاريع الجديدة المرسمة سنة 2022 لم يتم التعهد بها على غرار بناء جسور

والصيانة الدورية للمسالك الريفية وجزء من برنامج الصيانة الدورية للطرقات المرقمة فيما يتعلق بالاعتمادات المتعلقة بالتشوير والتغليف بالخرسانة الاسفلتية.

- إعتمادات نفقات العمليات المالية (القسم 05): لا شيء

وتجدر الإشارة أن وتيرة استهلاك الاعتمادات تعطلت نتيجة عملية التجميد لاعتمادات الدفع مما أثر سلبا على وتيرة انجاز الأشغال وانطلاق المشاريع المرسمة سنة 2022.

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م التكميلي(1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
النشاط 1 - تطوير شبكة الطرقات السيارة	2 800	2 430,3	369,7	87%
النشاط 2 - الطريق السيارة تونس جلمة	122 000	27 398,7	94 601,3	22%
النشاط 3 - قنطرة بنزرت	60 000	18 035,1	41 964,9	30%
النشاط 4 - الطرقات المهيكلة	176 606	281 993,4	-105 387,4	160%
النشاط 5 - تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	135 675	97 927,2	37 747,8	72%
النشاط 6 - تدعيم الطرقات المرقمة	33 200	31 978,0	1 222,0	96%
النشاط 7 - بناء الجسور	50 700	58 326,7	-7 626,7	115%
النشاط 9 - دراسات طرقية واتقان فني	8 500	3 030,2	5 469,8	36%
النشاط A - طرقات بمداخل المدن	3 500	667,6	2 832,4	19%
النشاط B - متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	0	1 638,0	-1 638,0	
النشاط C - استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	180 158	176 831,4	3 326,6	98%

النشاط E – تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	29 200	50 733,0	−21 533,0	174%
النشاط 8 – تهيئة المسالك الريفية	110 300	91 494,5	18 805,5	83%
النشاط F – تعبيد المسالك الريفية	3 000	1 116,3	1 883,8	37%
النشاط D – صيانة المسالك الريفية	76 631	60 509,4	16 121,6	79%
النشاط Z – نشاط المساندة	231 136	227 643,5	3 492,5	98%
المجموع**	**1 223 406**	**1 131 753,4**	**91 652,6**	**%92,5**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

**** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

نلاحظ أن بعض الأنشطة فاقت الاعتمادات المرصودة والبعض الآخر لم يحقق الاستهلاك المقدر على غرار الأنشطة التالية:

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط 2 الطريق السيارة تونس جلمة قيمة 27 398,7 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 122 000 ألف دينار أي بنسبة انجاز 22% تعد منخفضة مما كان له تأثيرا سلبيا على إنجازات الهدف الإستراتيجي 1-1 والمؤشر 1.1.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة باعتبار أن الأشغال انطلقت بصفة رسمية أكتوبر 2022.

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط 3 الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت قيمة 18 035,1 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 60 000 ألف دينار أي بنسبة انجاز 30% تعد منخفضة. فقد انطلقت أشغال القسط 1 و3 في جويلية 2022 لذلك كان التأثير مالي ضعيفا.

فاقت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط 4 الطرقات المهيكلة الاعتمادات المرصودة بـ 5 % في حين لم يكن له تأثيرا إيجابيا على إنجازات الهدف الإستراتيجي 1-1 والمؤشر 2.1.1 تقدم انجاز مخطط الطرقات السريعة باعتبار أن أغلب المشاريع لا تزال في طور الأشغال.

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط 8 تهيئة المسالك الريفية قيمة 494,5 91 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 110300 ألف دينار أي بنسبة انجاز 83% والتي تعد مقبولة مما كان له تأثيرا على إنجازات الهدف الإستراتيجي 1-2 والمؤشر 1.2.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية. فقد تميزت سنة 2022 بتواصل انجاز أشغال الدفعة الأولى تهيئة 464 كلم من المسالك الريفية وتقييم تقرير فرز العروض الدفعة الثانية تهيئة 450 كلم من المسالك الريفية.

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة قيمة 176 831,4 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 158 180 ألف دينار أي بنسبة انجاز 98% التي تعد مقبولة علما وأن برنامج الصيانة الدورية بالخرسانة الإسفلتية لسنتي 2021 و2022 لم ينطلق خلال 2022.

برنامج: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

رئيسة البرنامج: السيدة نادية قويدر الطرابلسي

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 8 أفريل 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

تظل حماية الأفراد والممتلكات، المحيط الطبيعي عموما والشريط الساحلي خصوصا، والتحكم في المنشآت قطاعا استراتيجيا ذو أهمية مطلقة وجزءا لا يتجزأ من أولويات الدولة بالنظر إلى دوره الأساسي في التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و في إطار انسجام البرنامج مع تطلعات الدولة وأولويتها، أولى البرنامج عدد 2 عناية خاصة بالمحاور التالية:

- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات
- حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية المفوضة
- إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأة مفوض،

وعلى هذا الأساس تم تحديد أولويات كل محور استراتيجي كما يلي:

- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات:

تتمثل أولويات هذا المحور في تمكين الافراد والممتلكات العامة والخاصة من الحماية اللازمة لتجنب مخاطر الفيضانات والتوقي من التغيرات المناخية و ذلك بـ:

- حماية المناطق ذات الأولوية والتي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات وذلك من خلال تحيين الدراسة الاستراتيجية للتحكم في خطر الفيضانات إلى غاية سنة 2050
- ضمان مواصلة تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف والصيانة والتدعيم وذلك بصفة دورية وكلما استلزم الأمر.

- حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية المفوضة:

- تتمثل أولويات هذا المحور في ضمان الحماية الضرورية للشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية المفوضة وذلك بـ:
- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والمينائي
- حماية المناطق المهددة بالانجراف البحري،

- إعداد استراتيجية ومخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتوقي من التغيرات المناخية،
- احكام انجاز مشاريع الموانئ البحرية كصاحب منشأ مفوض بما يستجيب لمتطلبات أصحاب المنشآت ومستعملي الموانئ والبحارة..).

▪ إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأة مفوض:

تتمثل أولويات صاحب المنشأ المفوض في ميدان البنايات المدنية في وضع خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال عبر:

- انجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام،
- تقديم المساندة الفنية لعديد الوزارات لإنجاز مشاريع البنايات في القطاعات المعنية،
- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام.

وقد شهدت سنة 2022 إنجاز العديد من المشاريع والقيام بجملة من الأنشطة التي ساهمت في ارتفاع نسبة تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج ومن أهمها:

- الانطلاق في إعداد الدراسة الاستراتيجية للتصرّف في أخطار الفيضانات بكامل تراب الجمهورية إلى أفق سنة 2050،
- لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري تمّ الانطلاق في إعداد المخطط المديري لحماية الشريط الساحلي الى أفق سنة 2050 يأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية وارتفاع منسوب مياه البحر وإنجاز مشاريع حماية كرنيش بنزرت: قسط 2 وقسط 3 وإعادة بناء الرصيف العتيق بغار الملح وإنجاز عدّة أشغال حماية (على غرار حماية جزء من الشريط الساحلي بكاب الزبيب ومن الشريط الساحلي ببني فتايل–جرجيس)

- الشروع في مراجعة الإطار الترتيبي المنظّم للدراسات وتعيين المصمّمين في مشاريع البنايات المدنية من خلال مراجعة شاملة لقرار وزير التجهيز والإسكان المؤرّخ في 26 نوفمبر 1991 بصفة تشاركية مع الهيئات المهنية.
- تكوين لجنة تفكير تعنى بإيجاد تقنيات وحلول جديدة في مجال "التقنيات الحديثة في ميدان البناء المستدام والبيئة" وقامت بالعديد من الاجتماعات الفنّية بحضور ممثّلي مختلف القطاعات المتدخّلة في ميدان البناء من وزارات ومراكز فنية ومخابر ومؤسسات تعليم عالي كانت فرصا للتشاور وتبادل الخبرات والمقترحات التي أدّت إلى تصوّر برنامج عملي تمّ البدء فعليّا في تطبيقه.
- كما يساهم الفاعلون العموميون المرتبطون بالبرنامج تحقيق الهدف الخاص بالوحدة العملياتية "الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية" والمتعلق بحماية الشريط الساحلي بالتصرف في الملك العمومي الخاص لحوزة مشاريعهم وذلك من خلال اعداد الدراسات الفنية اللازمة لتحديد فرضيات التهيئة الممكنة وصيانة المنشآت المائية لضمان جودة مياه البحيرة والمحافظة على نوعية وجودة المكونات الايكولوجية. وهم: شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس وشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية وشركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة .

الهدف الاستراتيجي 1.2: حماية المدن من الفيضانات

- **تقديم الهدف:**

يندرج هذا الهدف في إطار المحور الإستراتيجي حماية المناطق العمرانية من الفيضانات حيث تقوم سنويا إدارة المياه العمرانية و هي الوحدة العملياتية الأولى المنضوية تحت البرنامج الفرعي 1 بإعداد دراسات تمكنها من انجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ودون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برنامج سنوي لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

ولبلوغ الغاية المنشودة للهدف تم الاعتماد على مؤشرين لقيس الأداء وهما:

- النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي،
- النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات.

بصفة عامة تعتبر نسبة تحقيق هذا الهدف مرضية أخذا بعين الاعتبار لنسب الانجاز التي تحققت بالنسبة لكل مؤشر وذلك كما يلي:

المؤشر 1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	98	96	100	98	99	100	2024

بالنسبة إلى سنة 2022 شهد المؤشر نسبة انجاز تقارب 99% مقارنة بالتقديرات المؤمل انجازها بنفس السنة حيث كان من المؤمل الانتهاء من إنجاز اشغال 11مشروعا لحماية المدن التالية من الفيضانات: تهيئة الجزء العلوي لوادي قرب، محمدية وفوشانة، مرناق، دوارهيشر ووادي الليل، قربة، تالة، جزيرة قرقنة ، نابل والحمامات، منزل بوزلفة، منطقة الوديان بدقاش، سبالة أولاد عسكر الا أنه لم يتسنى استكمال مشروعي رواد وأريانة من الفيضانات بسبب صعوبات متعلقة بالمقاولتين مما اضطر مصالح الإدارة الى فسخ صفقة مشروع حماية رواد من الفيضانات. وبالتالي فإنه من المتوقع أن تبلغ نسبة هذا المؤشر 100% سنة 2023. و تجدر الإشارة بأنه قد تم الشروع في تحيين المخطط الإستراتيجي لحماية المدن من الفيضانات و ذلك بالإنطلاق خلال سنة 2022 في إعداد الدراسة الإستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتونس إلى أفق سنة 2050.

المؤشر 2.1.2 : النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	96	96	97	99	102	100	2024

عرف هذا المؤشر إرتفاعا ملحوظا بنسبة 99%خلال سنة 2022 مقارنة بتوقعات نفس السنة وهو 97% ويعود ذلك للتزايد السنوي لطول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها وذلك لارتباطها بعدد المشاريع التي يتم الانتهاء من أشغالها سنويا. ومن جهة أخرى أصبحت منشآت الحماية مصبا للفضلات وخاصة منها فضلات البناء مما يترتب عليه تدخل مستمر من طرف مصالحنا لجهرها وتنظيفها.

أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 1.2: حماية المدن من الفيضانات :

تتمثل أهم الإشكاليات التي تعترض تحقيق الهدف أساسا فيما يلي:

- عدم وجود استراتيجية واضحة وشاملة لغاية تحديد أولويات التدخل لحماية المدن من الفيضانات.
- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكاليات التي تعترض إنجاز المشروع والمتمثلة أساسا في تحويل مختلف شبكات المستلزمين العموميين المتواجدة بمسار المشروع
- غياب منظومة معلوماتية شاملة بالإدارة، ذلك أن المعطيات التي تمكننا من احتساب قيمة المؤشر مرتبطة برؤساء المشاريع أو بتقارير موزعة على العديد من الأطراف وبالتالي يتعين على المسؤول على المؤشر عند الشروع في احتساب قيمته الرجوع إلى جميع رؤساء المشاريع كل على حدة وإلى تقرير نشاط الإدارة وفي بعض الأحيان إلى مصلحة الحسابات لتجميع المعطيات اللازمة لذلك.

- نقص في الموارد البشرية اللازمة للقيام بمهمة المراقبة الفنية لمشاريع الأشغال.
- التعدي على حرمة الأودية وتتمثل مظاهره أساسا في البناء الفوضوي ورمي الفضلات بمجاري المياه.

أهم التدابير التي تم إتخاذها لتجاوز الإشكاليات المطروحة:

- تم الانطلاق في إعداد الدراسة الإستراتيجية للتصرف في خطر الفيضانات في كامل تراب الجمهورية إلى أفق سنة 2050 وذلك منذ شهر جانفي 2022. وستمكننا هذه الدراسة حال استكمالها من تركيز منظومة معلوماتية شاملة تحتوي على المعطيات المحينة اللازمة لاحتساب قيمة المؤشرات.
- تعيين مكاتب دراسات مختصة للقيام بمهمة المراقبة الفنية لأشغال بعض المشاريع الجارية (تم خلال سنة 2022 تعيين مكتبي دراسات للقيام بهذه العملية).

مزيد التنسيق مع جميع المصالح المعنية لحل الإشكاليات التي تعترض مسار المشروع بشكل جزئي (مراسلة مصالح المستلزمين العموميين ومصالح السلطات الجهوية المعنية بالمشروع إضافة إلى القيام بجلسات عمل متواصلة ومتكررة لحل هذه الإشكاليات).

الهدف الاستراتيجي 2.2 : حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية

- **تقديم الهدف:** حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة وهو مرتبط بالنقطة الثانية من استراتيجية البرنامج التي تتعلق **بحماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.**

ولبلوغ الهدف تم اعتماد مؤشرين يتمثلان في:

1- النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

2- مستوى الأداء الفني لإنجاز المشاريع البحرية

بصفة عامة تعتبر نسبة تحقيق هذا الهدف مرضية أخذا بعين الاعتبار لنسب الانجاز التي تحققت بالنسبة لكل مؤشر و ذلك كما يلي :

المؤشر 1.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	66.5	89	100	91	91	*	2024

***ويعتبر هذا المؤشر انعكاسا لمدى تحقيق جزء من الهدف في فترة زمنية محددة (تم اعتماد فترة مخطط التنمية 2016-2021 وسنة 2022)، وقع تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2023 ضمن مخطط التنمية لسنة 2023-2025 وعليه فإن القيمة المستهدفة للفترة 2023-2025 ستكون ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2023.**

سجل هذا المؤشر تقدما بنسبة 91% مقارنة بتقديرات سنة 2022 حيث كان من المنتظر حماية 100% من الشريط الساحلي الجملي المبرمج للحماية إلا أنه لم يتم حماية إلا91 % حيث تمت حماية 13.4 كلم في السنوات السابقة لسنة 2022، وكان من المتوقع حماية 2.55 كلم سنة 2022 إلا أنه لم يتم إنجاز إلا 1.15 كلم مفصلة كما يلي:

1- أشغال حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية: لم يتم إنجاز أي تقدم خلال سنة 2022 وتم فسخ الصفقة مع المقاولة.

2- أشغال حماية كرنيش بنزرت – القسط2: شهد المشروع نسبة تقدم تقارب 98 %وقد تمت حماية 500 م من جملة 500 م خلال سنة 2022 م.

3- أشغال حماية كرنيش بنزرت- القسط 3: شهد المشروع نسبة تقدم تقارب 98 % وقد تمت حماية 300 م من جملة 300 م.

4- أشغال حماية أجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة : قسط3 : تمت حماية 400 م من جملة 550 م .

5- أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل-جرجيس: تمت حماية 350 م من جملة 400 م.

6- أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي بكاب الزبيب: شهد المشروع نسبة تقدم 80% و قد تمت حماية 400 م من جملة 500 م.

7- أشغال إعادة بناء الرصيف بالميناء العتيق بغار الملح : تمت حماية المشروع بنسبة 100 % وبذلك فقد تمت حماية 100 متر.

8- الانطلاق في دراسة المثال المديري وحماية الشريط الساحلي.

9- أما فيما يتعلق بأشغال إعادة بناء الرصيف بالحوض الخارجي للميناء الترفيهي بالمنستير فقد تم إعلان طلب العروض خلال سنة 2022 حيث أفضى الى طلب عروض غير مثمر بعد عرضه على لجنة الصفقات وسيشهد هذا المشروع تأجيلا الى سنة 2023 نظرا لارتفاع كلفة الأشغال.

10- القسط عدد 1 من مشروع حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة الرجيش-سلقطة المهدية وقع تأجيله وسيقع الانطلاق في القسط عدد 1 و القسط عدد 2 سنة 2023 و ذلك ما أفضى اليه الحل الفني للدراسة لتحقيق نجاعة الأشغال المبرمج انجازها.

11- أشغال حماية كورنيش رفراف من الانجراف البحري، حيث لوحظ ومع تقدم الدراسة أن كلفة المشروع سترتفع و هو ما يتطلب ترسيم اعتمادات تعهد اضافية ضمن ميزانية 2023.

أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 2.2.2: المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية:

- التعدي على حرمة الملك العمومي البحري عن طريق البناء الفوضوي بالأساس مما يعقد عملية القيام بالأشغال باعتبار عدم خلو حوزة المشروع،

- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض والتي من شأنها أن تعيق تقدم المشروع باعتبار عدم تحديد مسؤوليات صاحب المنشأ المفوض ومدى صلاحياته في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى عدم وجود آلية محددة لبرمجة المشاريع المفوضة مع صاحب المنشأة،
- تداخل الأدوار بين وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية حيث تقوم الوكالة بأشغال الحماية خلافا لما ورد بالقانون وتواصل الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية التدخل في المناطق التي تستوجب التدخل العاجل،
- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،
- نقص في المعطيات الطبيعية الأساسية الخاصة المتعلقة بالأمواج،

- **مساهمة الفاعلين العموميين:**
- الصعوبات التي يواجهها الفاعلون العموميون والتي من شانها ان تعيق مساهمتهم في تحقيق الهدف المنشود: تتلخص أهم الصعوبات في نقطتين:

1- المشاكل العقارية المتعلق بالتصفية العقارية،

2- صعوبة إيجاد التمويلات

التدابير والأنشطة ودعائم الأنشطة التي يتوجب القيام بها لتدارك الإخلالات المسجلة:

الهدف الاستراتيجي 2.2 : حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية

- مراجعة القانون الخاص بالملك العمومي البحري وخاصة منه العقوبات الجزرية وآليات تنفيذ قرارات الهدم
- الانطلاق في دراسة المخطط المديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري قصد وضع استراتيجية وبرنامج عمل لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ،
- النظر في إمكانية إعداد مشروع قانون ينظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض،
- **تدابير خاصة بتدخل الفاعلين العموميين:** تتلخص أساسا في:

1- التسريع في اجراءات الانتزاع والتصفية العقارية،

2- دراسة سبل الشراكة مع القطاع الخاص لإنجاز المشاريع المرتبطة بهم.

الهدف 3.2: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

- **تقديم الهدف:** تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية عبر الإعتماد على الدراسات القطاعية في مجال البناء وسياسة الدولة في مجال التحكم في الطاقة وهو مرتبط بالمحور الثالث من استراتيجية البرنامج.

- **مرجع الهدف:** تم اعتماد مؤشرين لبلوغ الهدف يتمثلان في:

1- النجاعة الطاقية للبنايات

2- العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي

بصفة عامة تعتبر نسبة تحقيق هذا الهدف مرضية أخذا بعين الاعتبار لنسب الانجاز التي تحققت بالنسبة لكل مؤشر و نظرا لارتباط أنشطة البرنامج الفرعي بالمؤشرات و ذلك كما يلي :

المؤشر 1.3.2: النجاعة الطاقية للبنايات							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
kwh/م^2/السنة	72	70	68	68	100%	50	2024

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022:**

خلال سنة 2022 لم تتجاوز الحاجيات الطاقية للبنايات 72 kwh/م2/السنة "الصنف 1"، حيث أنه طبقا للتصنيف الطاقي يجب أن لا تتجاوز هذه الحاجيات 95 kwh/م2/السنة "الصنف 3". وبالتالي سجّل المؤشر نسبة إنجاز 100 % مقارنة بتقديرات سنة 2022 وهو ما جعلنا نعمل على مراجعة الإطار الترتيبي للتصنيف الطاقي للبنايات الذي يعود إلى أكثر من عشر سنوات وذلك من خلال مراجعته نحو الترفيع في سقف السلم الطاقي. وفي هذا المجال وقع إعداد مشروع تنقيح القرار المشترك من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير الصناعة والتكنلوجيا المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 المتعلق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للمكاتب أو ما يماثلها.

وقد شملت المراجعة أساسا:

* الترفيع في الصنف الطاقي الأدنى المطلوب.

* مزيد ضبط احتساب الحاجيات الطاقية للمباني من خلال حذف المقاربة التوجيهية وتعميم مقاربة النجاعة

– بالنسبة لسنة 2023من المتوقع ان تبلغ قيمة المؤشر 50 kwh/م2/السنة (تقديرات مع فرضيّة صدور التنقيحات المذكورة).

المؤشر 2.3.2: العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الإجتماعي							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	15	20	25	5	%20	35	2024

تم ادراج المؤشر في البرنامج الوظيفي للمشاريع ليتم الأخذ به بعين الاعتبار من قبل المصممين في تصميم مشاريع البنايات المدنية خلال سنة 2020.

– تم تسجيل نسبة انجاز المؤشر بنسبة 20 % خلال سنة 2022، حيث كان من المنتظر انجاز دراسة 15 مشروع يتضمن النوع الاجتماعي إلا أنه لم يتم انجاز سوى 5 مشاريع. ويعود ذلك أساسا إلى:

– يعتبر مفهوم مبدأ تكافئ الفرص والمساواة بالنسبة لمشاريع البنايات المدنية مفهوم حديث ويتم العمل على فهمه وتطبيقه تدريجيا من قبل المهندسين المعماريين عند تصميم مشاريع البنايات المدنية ضمنيا في تصميم المشاريع ويندرج عدم التقدم في تحقيق انجاز هذا المفهوم الى نقص المعلومات المقدمة من قبل صاحب المنشأ لإدراجها في الدراسات.

– بالنسبة لسنة 2022 تم إعداد دراسة واحدة من قبل الجانب الفرنسي الوكالة الفرنسية للتنمية ممولة مشروع تطوير الخدمات الصحية بسيدي بوزيد عن طريق قرض، يأخذ فيها بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بمنطقة سيدي بوزيد وذلك عن طريق تعيين مكتب دراسات فرنسي مختص في النوع الاجتماعي مهمته القيام بتشخيص الوضعية وتقديم مقترحات تأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل الفئات المنتفعة مشروع الخدمات الصحية المنجزة عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال. وسيتم الأخذ بهذه الدراسة عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال مشروع المستشفى الجامعي المتعدد الاختصاصات بقفصة.

– بالنسبة لبقية المشاريع يجب الاعتماد على نفس المنهجية وذلك بإدراج النوع الاجتماعي بكراس الشروط الخاصة بالدراسات والانجاز وتقييم المناظرات المعمارية.

–أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في ادراج النوع الاجتماعي في البنايات المدنية:

- نقص في ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي للمشاريع المفوضة وذلك لعدم قناعة صاحب المنشأ بالنسبة للمشاريع المفوضة بتقديم هذه المعطيات نظرا لافتقاره اليها وأنّ ذلك يتطلب القيام بدراسات إضافية وفي أغلب الأحيان ليست هناك النتائج المطلوبة وليس هناك قوانين واضحة ترغمه على ذلك،
- عدم توفر مكاتب الدراسات المختصة في هذا المجال للقيام بدراسات جدية ومعمقة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة.

- افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الدراسات والأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات.
- عدم وضوح مفهوم النوع الاجتماعي لدى المصممين. وكذلك لعدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتبارها من العوامل المحددة لاختيار المشروع،

التدابير والأنشطة ودعائم الأنشطة التي يتوجب القيام بها لتدارك الإخلالات المسجلة بالهدف

3.2:تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

- تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة
- تعزيز ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي للمشاريع خلال السنوات القادمة من خلال:

- دعوة صاحب المنشأ بتقديم دراسات تبين نسبة الاناث ونسبة الذكور وأيضا تحديد الفئات العمرية للتعرف عليها والأخذ بها عند التصاميم
- دعوة صاحب المنشأ بتقديم نسبة مأوية من تكلفة المشروع لتشجيع المصممين على الأخذ بعين الاعتبار بهذا المفهوم
- دعوة صاحب المنشأ للقيام بدراسات جدية في هذا المجال

- العمل على التعريف بأهمية ادراج النوع الاجتماعي في المشاريع وتطبيقه من قبل المهندسين المعماريين عند تصميم مشاريع البنايات المدنية
- عدم توفر النصوص القانونية التي توضح هذا المفهوم والمؤشر لإدراجه تدريجيا في مشاريع البنايات المدنية.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج 2 لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	انجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	16360	16067	-293	98,2%
	اعتمادات الدفع	16360	16059	-301	98,2%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2255	2127	-128	94,3%
	اعتمادات الدفع	2255	2078	-177	92,2%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	0	0	0	0,0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0,0%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	197750	184370	-13380	93,2%
	اعتمادات الدفع	115628	106707	-8921	92,3%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	800	800	0	100,0%
	اعتمادات الدفع	800	800	0	100,0%

المجموع	اعتمادات التعهد	217165	203364	-13801	93,6%
	اعتمادات الدفع	135043	125644	-9399	93,0%

*** دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

- لقد تم رصد للبرنامج عدد 2 ضمن ميزانية سنة 2022 اعتمادات دفع تقدر بـ 180 مليون دينار ضمن قانون المالية الأصلي، لكن وقع التخفيض فيها بـ 45 مليون دينار ضمن قانون المالية التكميلي، لتصبح اعتمادات الدفع المرصودة للبرنامج 135 مليون دينار، مقابل 217 مليون دينار اعتمادات تعهد. و في هذا الشأن تم اعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة وتأجيل الانطلاق في بعض المشاريع الجديدة وهو ما جعل نسبة انجاز اعتمادات الدفع لسنة 2022 تبلغ 93%، ونسبة انجاز إعتمادات التعهد 94% وهي نسبة جيدة بالنسبة للبرنامج عدد 2.

– كما بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات المرسمة للفاعلين العمومين 100 % ، وقد تم تخصيص الاعتمادت المرسمة لشركة "تبرورة" لخلاص جزء من مستحقات شركة Jean du nul.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م التكميلي 1-	إنجازات 2022 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	نشاط عدد 1	95 153,000	77 384,648	-17 768,352	81,3%
	نشاط عدد 2	11 875,000	20 109,574	8 234,574	16,9%
	نشاط z	2 558,000	2 514,812	-43,188	98,3%
	المجموع	**109 586,000**	**100 009,034**	**-9 576,966**	**91,6%**
البرنامج الفرعي 2 حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت	نشاط عدد 3	5 800,000	4029,321	-1 770,679	69%
	نشاط عدد 4	500,000	500,000	0,000	100,0%
	نشاط عدد 5	0	0	0,000	0%
	نشاط عدد 6	300,000	300,000	0,000	100,0%

	نشاط عدد 7	2 800,000	5 183,403	2383,403	185%
	نشاط z	14 604,000	14 169,038	−434,962	97%
	المجموع	**24 004,000**	**24181,762**	**177,762**	**100,7%**
البرنامج الفرعي 3 حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت (جهوي)	نشاط عدد 8	1453,000	1 453,000	0.000	100%
	المجموع	**1453,000**	**1 453,000**	**0.000**	**100 %**
المجموع		**135 043.000**	**125 643,796**	**−9 3 99,204**	**93%**

برنامج: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

رئيس البرنامج: السيد نجيب السنوسي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 07 فيفري 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

تتمثّل غاية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان فيما يلي:

المحور الأول: تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين المناطق

عبر الرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني وتدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة وتدعيم اللامركزية و البنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد للارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة وإحكام استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة وتطوير آليات المتابعة لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال.

المحور الثاني: إنشاء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية

متمثل في اقتراح السياسة الوطنية والاستراتيجيات في قطاع التعمير وتقييمها وتقييم التشريع الجاري به العمل وإعداد الدراسات والبحوث الاستراتيجية والدراسات المحورية التي تساهم في النهوض بقطاع

التعمير ورصد ومتابعة النمو العمراني وتحليل الظواهر التي تميّزه وإبداء الرأي في المشاريع العمرانية والدراسات التي لها علاقة بالتعمير والمعمار ومتابعة التمدد العمراني والتعمير وتركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية، والمنظومات الجغرافية للمدن وتغطية المدن بالشبكة الجيوديزية.

المحور الثالث: الحصول على السكن اللائق على قدم المساواة ودون تمييز

ذلك أنّ سياسة الإسكان تتمثل في توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها لفائدة كلّ من النساء والرجال. وذلك من خلال التوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والمتمثلة بالأساس في القيام بالدراسات وإرساء منظومة تشريعية والاستخدام الأفضل للموارد وحسن إدارة المخزون العقاري والترفيع في إنتاج المقاسم الاجتماعية للحدّ من التوسّع العشوائي وإرساء منظومة تمويل متنوعة ووضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية والمحافظة على الرصيد السكني القائم. وفي هذا الصدد، فإن المشاريع الموجودة حاليا لا تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي ولا تضع مقاييس نوعيّة لإدماج الفئات الهشّة من النساء والرجال.

وتساهم مختلف البرامج الفرعية التابعة للبرنامج عدد 3 في تحقيق جملة الأولويات المنزّلة في إطار تلك المحاور.

كما يتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع السكن وذلك عبر مختلف البرامج الوطنية

التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتوفير وتحسين الخدمات العمرانية. ومن بين الفاعلين العموميين وكالة التهذيب والتجديد العمراني التي تتولى إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض. حيث قامت بإنجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية بنسبة بلغت حوالي 93 % موفى سنة 2022 كما تولّت مواصلة إنجاز الدراسات الفنية للجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (161 حيا).

كما تتولى شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بمختلف فروعها المساهمة في تنفيذ استراتيجية البرنامج في مجال السّكـن.

الهدف الاستراتيجي 1.3: النهوض بالتهيئة الترابية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة

- تهدف التهيئة الترابية إلى تنسيق مختلف التدخلات القطاعية في إطار رؤية موحدة ومنسجمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في كامل جهات البلاد ولكل الفئات. حيث تضبط الأمثلة التوجيهية للتهيئة سواء على مستوى وطني أو جهوي الخيارات والتوجهات الإستراتيجية والأولويات لمختلف القطاعات على المدى المتوسط والبعيد وتحدد تصورا لتنفيذها بطريقة متناغمة بأبعادها الزمنية والمكانية والمالية لتحقيق التطور المنشود في إطار السياسة العمومية للتنمية.

- وللنهوض بالتهيئة الترابية تمّ خلال سنة 2022 القيام بـ:

- اعادة الإعلان عن طلب عروض وطني لإعداد المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني،

- الإعلان عن طلب عروض دولي لإعداد دراسة "تحديد ووضع خرائط للمناطق المعرضة للمخاطر المناخية الشديدة".

- المساهمة في وضع إطار تشريعي جديد للتهيئة الترابية والعمرانية يتماشى مع ما تم إقراره بالدستور الجديد للبلاد في مجال التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة واللامركزية،

- تغطية جزء هام من التراب الوطني بدراسات التهيئة الترابية والرصد الترابي

وقد سجّل الهدف نسبة إنجاز تعتبر هامة وذلك باعتبار أن مؤشر قيس الأداء نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي قد سجّل النتائج التالية :

المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%75	%83	%85	%83	%98	%95	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

بلغت نسبة إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات 98% وتبقى هذه النسبة هامة بالرغم من التقلص الطفيف للمؤشر ذلك أن دراسات أمثلة التهيئة الترابية والرصد الترابي المعنية شملت 20 ولاية من جملة ولايات الجمهورية وهو العدد نفسه الذي سجل خلال سنة 2021 وتتمثل تلك الدراسات فيما يلي:

* إتمام إنجاز الأمثلة التوجيهية لتنمية ولايات توزر وباجة، فضلا عن استكمال برنامج إعداد الأطالس الرقمية لكافة ولايات الجمهورية بإتمام إنجاز الأطلس الخرائطي الرقمي لولاية المهدية.

* مواصلة اعداد 12 دراسة للأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لمدن القيروان والقصرين وجندوبة والكاف وقفصة وسليانة ودراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات تطاوين والمهدية ودراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة لساحل أقصى الشمال وللساحل الشرقي لبنزرت والمناطق الحساسة للوطن القبلي بالإضافة إلى دراسة حول "التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري" وذلك بهدف تدعيم أدوات التهيئة الترابية في مجال التنسيق بين السياسات القطاعية والمساهمة من خلال الاستئناس بمخرجاتها في تفعيل المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتأثر تطور المؤشر بثلاثة عوامل أساسية هي تقدم إنجاز الدراسات المعنية وتوزعها الجغرافي على الولايات وتواتر تحيينها.

ويرجع عدم بلوغ الأداء المتعهد به وتحقيق الهدف المرصود لهذه السنة نظرا لأن قطاع التهيئة الترابية يشكو عديد **الإشكاليات والنقائص المتمثلة فيما يلي:**

- صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية لإنجاز دراسات التهيئة الترابية.
- محدودية عدد مكاتب الدراسات المختصة والمشاركة في طلبات العروض لدراسات التهيئة مما يؤثر سلبا على إمكانية إسناد الصفقات للدراسات المبرمجة ويساهم بالتالي في تأخير إنجاز الدراسات.
- صعوبة التحكم في آجال استشارة المصالح المركزية والجهوية حول مخرجات الدراسات في مختلف مراحلها.

- صعوبة متابعة إنجاز البرامج والمشاريع ومدى احترام المخطط البرنامج الذي يتم إقراره ضمن دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة المنجزة بتشريك ومساهمة الجماعات المحلية والمتدخلين المعنيين على المستوى المركزي والجهوي في كل مراحلها.

- يضاف إلى ذلك النقص الحاد في الموارد البشرية الذي تشهده الإدارة العامة الترابية خاصة خلال سنة 2022 التي شهدت مغادرة عدد هام من الإطارات وهو ما أثر سلبا على سير العمل وتواصل إنجاز وانطلاق عدة دراسات.

وتتمثل <u>التدابير</u> والإجراءات التي سيتم اتخاذها بالنسبة لقطاع التهيئة الترابية بهدف تجاوز تلك الإشكاليات مستقبلا فيما يلي:

- حث المصالح المركزية والجهوية للوزارات والمؤسسات العمومية المعنية على العمل لتوفير المعطيات اللازمة لدراسات التهيئة الترابية وذلك عبر نشرها عبر المواقع الإلكترونية الرسمية في نطاق الحوكمة المفتوحة وحق النفاذ إلى المعلومة.

- مزيد تنظيم القطاع وذلك بالتسريع في إصدار كراس الشروط المتعلقة بممارسة نشاط التهيئة الترابية والعمرانية،

- مزيد التحكم في آجال إنجاز الدراسات من خلال إصدار نصوص تشريعية وضبط كراسات شروط إدارية وفنية تعكس البعد الاستراتيجي الهام لدراسات التهيئة الترابية وما يقتضيه من حيث جودة الخبرات العلمية العالية وتنوعها وموارد مالية مناسبة.

- تعزيز الإدارة العامة للتهيئة الترابية بالإطارات الفنية اللازمة لضمان انجاز الدراسات في أفضل الآجال .

الهدف الاستراتيجي2.3: تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية

يعكس هذا الهدف التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال التخطيط العمراني التي تهدف إلى تنظيم استعمال المجال الترابي وإعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها وذلك لتحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

وتمّ اعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية لاعتمادها كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية والريفية وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة.

كما يعتبر مؤشر نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة للمحافظة على الأراضي الفلاحية.

وباعتبار ان من اهداف سياسة الدولة في مجال التهيئة العمرانية هو إحكام نمو المدينة بالحدّ من توسعها على حساب الأراضي الفلاحية من خلال إنشاء أنسجة عمرانية متوازنة وتحافظ على التوازن البيئي.

اتسمت سنة 2022 بمواصلة متابعة دراسات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وإعداد جملة من الدراسات الإستراتيجية بهدف تطوير آليات تنظيم استعمال الفضاء العمراني وإحكام استغلاله والحد من التوسع

العمراني وضبط الخصوصيات المعمارية والعمرانية الجهوية، بالإضافة إلى تعديل مشروع مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير على ضوء ملاحظات مختلف المصالح قبل استكمال بقية إجراءات استصداره.

- مواصلة دراسة ومتابعة مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية المكلفة بها وكالة التعمير لتونس الكبرى وذلك في إطار مساعدة الجماعات المحلية، ولتحقيق رؤية شاملة ومتناسقة تم إبرام 3 اتفاقيات مساعدة فنية لإعداد مشاريع مراجعة امثلة التهيئة العمرانية لبلديات الجديدة، دوار هيشر وسيدي ثابت، إدراج مختلف التجمعات السكنية تجسيما لمبدأ تعميم التراب البلدي. وقد تم ضمن هذه الدراسات اعتماد آليات جديدة متعلقة بالديمقراطية التشاركية، وادراج البعد الاجتماعي والبيئي، وادراج النوع الاجتماعي.

أما في مجال النقل الحضري، قامت المصالح الفنية للوكالة بإعداد الخطوط المرجعية وتكوين اللجان المختصة قصد الانطلاق في انجاز مثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى، وإعداد دراسة لتصميم وتركيز مرصد للحركية المستدامة لجهة تونس الكبرى تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي.

وفي مجال الرصد العمراني، انطلقت مصالح الوكالة في تصميم البوابة الجغرافية للمعطيات العمرانية في إطار التعاون اللامركزي مع جهة باريس وذلك لتثمين مختلف قواعد معطياتها ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين العموميين في مجال التعمير بتونس الكبرى.

ومن خلال استقراء النتائج المسجلة سنة 2022 في مستوى المؤشرين الاثنين (نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية / نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية)، فانه تم

تحقيق تقدم طفيف في الوصول الى القيمة المستهدفة للمؤشرين ويعود ذلك الى خصوصية البلديات التي تمت المصادقة على امثلة تهيئتها العمرانية .

المؤشر 1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية:							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	السنة
نسبة	% 30	% 19	% 32	%9.5	% 30	% 37.5	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تمّ خلال سنة 2022 تسجيل نسبة إنجاز تعتبر ضعيفة مقارنة بالتقديرات والتي بلغت 30% ويعود ذلك لخصوصية البلديات والتجمعات السكنية التي تمت المصادقة على امثلة تهيئتها العمرانية سنة 2022 حيث أن الاغلبية (حوالي ¾) هي عبارة على تجمعات سكنية وقرى صغيرة . وقد تمت المصادقة خلال سنة 2022 على 12 مثال تهيئة عمرانية وتتضمن حوالي 1800 هك.

- المصادقة على 23 مثال التهيئة التفصيلية
- المصادقة على إحداث 32 دائرة التدخل العقاري لفائدة الوكالات العقارية الصناعية والسياحية والسكنية
- متابعة مشروع رقمنة أمثلة التهيئة العمرانية الموجودة بأرشيف الوزارة (numérisation PAU) والذي بلغ المرحلة الثالثة والأخيرة. وقد تم تزويد المنظومة إلى غاية هذا التاريخ بـ140 مثال تهيئة ممسوحة ضوئيا (plans scannés) وبـ 100 مثالا في صيغة رقمية (vecteur).

المؤشر 2.2.3: نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية:							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%10	19%	%9	%21	%233	%8.5	2024

بلغت نسبة إنجازات المؤشر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات 233 % وتعتبر هذه النسبة المرتفعة سلبية باعتبار انه يتم العمل على خفض هذه النسبة من سنة لأخرى، وهو ما يتعارض مع التوجه الاستراتيجي الذي يهدف إلى المحافظة على الأراضي الفلاحية والحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية وتعود هذه النسبة المرتفعة أساسا لوجود مثال تهيئة تم احداثه لأول مرة والمتعلق بقرية الزوارين من بلدية الدهماني حيث تمثل الأراضي الفلاحية به نسبة 100 %، كما انه يمكن تفسيرها بالإضافة الى ذلك، بخصوصية البلديات والتجمعات السكنية التي تمت المصادقة على امثلة تهيئتها العمرانية سنة 2022 حيث أن الاغلبية (حوالي ¾) هي عبارة على تجمعات سكنية وقرى صغيرة .

ورغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت عديد **الاشكاليات والصعوبات الخاصة بهدف تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية والتي حالت دون بلوغ الأداء المتعهد به** على مستوى التخطيط بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين وتتمثل فيما يلي:

- طول إجراءات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها وعدم احترام الآجال التعاقدية،

- تعدد المتدخلين في الاستشارة الإدارية وتغلب النظرة القطاعية لدى بعضها،

- غياب نصوص ترتيبية تضبط الآجال صلب مجلة التهيئة الترابية والتعمير على غرار إجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني،

- ضعف قدرة المصالح الجهوية والمحلية على متابعة تنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية،

- وجود بناءات ونسيج عمراني عشوائي قائم على الأراضي الفلاحية،

- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لتسوية وضعية بناءات قائمة والتجمعات السكنية على الأراضي الفلاحية، خاصة على مستوى المصالح الجهوية والمحلية،

وبخصوص التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز تلك الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف فتتمثل فيما يلي:

–ضبط الآجال المتعلقة بدراسات أمثلة التهيئة العمرانية والحرص على التقيد بها،

–تدعيم تكوين وتطوير الكفاءات الفنية محليا وعلى مستوى الإدارات الجهوية للتجهيز لإحكام القيام بمهام برمجة ومتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والسهر على تطبيقها وعند الاقتضاء

دعوة كل بلدية ترغب في مراجعة مثال تهيئتها العمرانية لوضع فريق عمل قار لمتابعة الدراسة ولمساعدة مكتب الدراسات في النفاذ للمعطيات العمرانية،

-مزيد تفعيل آليات التصدي للتمدد العمراني على حساب الاراضي الفلاحية من قبل الهياكل المعنية،

-الحرص على القيام بالمتابعة الدورية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاحترام التراخيص العمرانية والحد من البناء الفوضوي والاحياء العشوائية.

الهدف الاستراتيجي 3.3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية

يعكس الهدف الاستراتيجي النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال السكن. ولتحقيق الهدف اتسمت سنة 2022 بالقيام بما يلي:

- المصادقة على الدراسة المتعلقة بـ **"السياسة الحضرية الوطنية"** والتي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي،
- الانطلاق في مراجعة منظومة التمويل عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وذلك بإعداد مشروع امر ينقح ويتمم الامر عدد 1126 المؤرخ في 18 أوت 2016 بالتنسيق والتعاون مع مختلف المتدخلين في قطاع السكن ويهدف الى توسيع دائرة المنتفعين بتدخلات الصندوق واضفاء مزيد المرونة على شروط التمويل.

- مراجعة مشروع القانون المتعلق بالتدخل في البنايات المتداعية للسقوط في إطار لجنة قطاعية مشتركة وذلك قصد عرضه للمصادقة على الجهات المعنية،

وقد سجّل الهدف نسبة إنجاز تعتبر هامة وذلك باعتبار مؤشرات قيس الأداء الخاصة به والمتمثلة في مؤشر عدد المساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة ومؤشر النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية ومؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي والتي سجّلت النتائج التالية:

المؤشر 1.3.3: عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد تراكمي مساكن الفوبرولوس	2781	3486	3836	3766	98%		
عدد تراكمي المسكن الأول	1434	1834	2120	2412	114%		
عدد تراكمي مساكن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	7396	10618	15126	11185	74%		
***العدد التراكمي الجملي**	**11611**	**15938**	**21082**	**17363**	**82%**	**25956**	**2024**

إن العدد التراكمي للمساكن المنجزة والمقاسم المهيّأة خلال سنة 2021 بلغت 15938 والتي تمّ اعتمادها صلب المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 نظرا إلى أنه تمّ تغيير المؤشر من عدد إلى عدد تراكمي ونظرا إلى أن العدد التراكمي المضمن بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022 والذي قدّر بـ 16645 يعتبر تقديريا.

بلغ **العدد التراكمي للمساكن** المنجزة والمقاسم المهيأة 17363 مسكنا ومقسما خلال سنة 2022 وهو ما يمثل 82% مقارنة بالتقديرات وتعتبر هذه النسبة هامة نظرا للأسباب الآتي ذكرها:

- ارتفاع عدد **المساكن الممولة في إطار برنامج المسكن الأول** بين سنتي 2021 و2022 حيث تم تسجيل عدد تراكمي بلغ 2412 مسكنا سنة 2022 مقابل 1834 مسكنا سنة 2021، أي زيادة قدرها 578 مسكنا إضافيا وهو ما يعادل نسبة زيادة بلغت حوالي + 31.5% حيث بلغت نسبة الإنجازات 114 % مقارنة بالتقديرات. ويعود ذلك للطلب المتزايد على هذا البرنامج حيث يوفر التمويل الذاتي وتسهيلات في الخلاص.

ومن المتوقع أن يتواصل هذا النسق خلال سنة 2023 خاصة مع ارتفاع أثمان المساكن وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

- انخفاض **عدد المساكن المنجزة والمقاسم المهيأة في إطار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء الفوبرولوس** بين سنتي 2021 و2022 حيث تم تسجيل عدد **430** مستفيدا من قروض الفوبرولوس لاقتناء أو بناء مسكن سنة 2022، علما وأنه لم يتم تسجيل اي عملية تمويل لاقتناء قطعة ارض عن طريق الفوبرولوس، مقابل **607** مستفيدا من قروض الفوبرولوس لاقتناء أو بناء مسكن سنة2021. نستنتج تقلص عدد التمويل بـــ 177 عملية تمويل. لذلك تم تسجيل **عدد تراكمي للعمليات الممولة عن طريق الفوبرولوس** بلغ 3766 سنة 2022 مقابل 3486 سنة 2021 علما وان تقديرات العدد التراكمي لسنة 2022 كانت متوقعة في حدود 3836 عملية تمويل. وهو ما يعادل نسبة انخفاض بلغت حوالي 5.5 %.

- يعود هذا الانخفاض أساسا لتراجع الباعثين العقاريين على تسويق المساكن والمقاسم المنجزة من طرفهم الى حين تحيين الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وهو ما يمكنهم من تحيين أثمان البيع.

وتعتبر نسبة الإنجازات خلال سنة 2022 هامة مقارنة بالتقديرات التي بلغت 98 %.

– بالنسبة **للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** بلغ عدد المساكن المنجزة الى موفى سنة 2021، 10618 منها 6127 مسكنا منجزا في إطار العنصر الأول: إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها و 4491 مسكنا منجزا في إطار العنصر الثاني: بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية.

–كما بلغ عدد المساكن الاجتماعية المنجزة 11185 مسكنا اجتماعيا إلى موفى سنة 2022 بنسبة إنجاز بلغت 74% مقارنة بالتقديرات موزعة كما يلي:

– 6655 مسكنا منجزا في اطار عنصر ازالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها في حين أن التقديرات كانت في حدود 7400 مسكنا ويفسر عدم بلوغ التقديرات بتعطل المصادقة على قائمات جديدة للمترشحين للانتفاع بالبرنامج في عنصر الإزالة نظرا لارتباط ذلك بصدور الأمر المتعلق بتغيير تركيبة اللجنة الجهوية للسكن الاجتماعي.

– 4530 مسكنا ومقسما اجتماعيا منجزا من طرف الباعثين العقاريين العموميين والخواص في اطار عنصر بناء مساكن وتهيئة مقاسم اجتماعية.

وتتمثل الأسباب التي حالت دون بلوغ التقديرات فيما يلي:

- ارتباط تقديرات عدد المنتفعين بالمساكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة او ترميمها أو توسعتها أساسا بجاهزية المساكن التي تشكو صعوبات تتعلق بتواتر غلاء أسعار مواد البناء وندرة اليد العاملة وغلائها خصوصا وانه لا يمكن تجاوز الكلفة القصوى لإنجاز مسكن والتي تمّ تحديدها بالأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والنصوص القانونية المتممة والمنقحة.

- وجود عدة إشكاليات مع بعض المستلزمين العموميين تتمثّل في طلب إنجاز أشغال إضافية على حساب البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

- تأخير في استلام أشغال بناء المساكن وهو ناتج عن تعطل إنجاز أشغال الربط بمختلف الشبكات حيث أن إنجاز أشغال البناء وأشغال الربط يتم بنسق متباين.

المؤشر2.3.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	% 43	% 44	%58	%56	% 97	% 74	2024

تمّ خلال سنة 2022 تسجيل نسبة إنجاز مقارنة بالتقديرات بلغت 97 % ويعود ذلك إلى:

– مواصلة إنجاز الدراسات الفنية للجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية خلال سنة 2022 (161 حيا) ومن المبرمج أن تنطلق أشغال التهذيب سنة 2023 حيث

تقلصت نسبة الإنجاز سنة 2022 من 60 % (المبرمجة) إلى 45 % وذلك بسبب عدم انطلاق أشغال التهذيب المبرمجة للقسط الأول من الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

– إنجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية بنسبة بلغت حوالي 93 % حيث شارف البرنامج على النهاية المبرمجة خلال سنة 2023.

وتتمثل الإشكاليات والصعوبات التي حالت دون بلوغ التقديرات فيما يلي:

– تأخير في انجاز الدراسة المتعلقة بالنجاعة الطاقية المطالب بإدراجها من قبل المؤسسات الممولة للبرنامج صلب مختلف مكوناته حيث تم إعادة الإعلان عن طلب العروض العديد من المرات وهو ما انعكس سلبا على استكمال باقي الدراسات الفنية والانطلاق في إنجاز أشغال تهذيب الأحياء السكنية في جيله الثاني. وقد شهدت سنة 2022 انطلاق الدراسات الفنية للقسط الأول من البرنامج.

– تأخير إصدار القرار المشترك لمكوّنة تحسين السكن ضمن برنامج تهذيب الأحياء السكنية.

المؤشر.3.3.3. النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	–	%30	%33	%32	%97	%38	2024

- بلغت انجازات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 7468 وتمثل الانجازات للمنتفعات النساء إلى موفي 2022، 2415 امرأة مقابل 5053 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 32 %موزعة كما يلي:

- *2093 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 31 % من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 6655 مسكن.

- *322 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 40 %من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 813 مسكن.

- نلاحظ أن أعلى نسبة للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي توجد بالجنوب الغربي بولايات توزر وقفصة وقبلي (48%)حيث بلغت نسبة النساء في ولاية توزر (59%) وهي الأعلى مقارنة بباقي ولايات الجمهورية. أما بولايات الشمال الغربي بباجة وجندوبة والكاف وسليانة فتعتبر نسبة النساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي الدنيا (26%) مقارنة ببقية الجهات حيث تبلغ النسبة بولاية جندوبة (19 %).

- تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 36 % خلال سنة 2023 و38 % سنة 2024 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات.

وتتمثل الأسباب التي حالت دون بلوغ التقديرات فيما يلي:

- يمكن تفسير انخفاض نسبة النساء المنتفعات بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بوجوب توفر شرط إشغال مسكن بدائي من قبل المنتفع حيث يكون الرجال أوفر حظا من النساء في استغلال عقار.

- إن احتساب تقديرات المؤشر فيما يتعلق بعنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية يرتبط أساسا بمدى جاهزية القائمات النهائية والتي تعتبر من مشمولات اللجان الجهوية في مختلف الولايات.

- المقاييس التي يتمّ اعتمادها للترشح للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تأخذ بعين الاعتبار الحالة المدنية للمترشحات للانتفاع بالبرنامج (أرملة، مطلقة ...) في حين أنها تأخذ بعين الاعتبار أفراد العائلة من ذوي الاحتياجات الخصوصية.

وتتمثل **أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة الخاصة بهدف النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الاحياء السكنية والتي حالت دون بلوغ الأداء المتعهد به** فيما يلي:

- عدم ملاءمة المنظومة التشريعية والمؤسساتية والمالية مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقدرة على الاستجابة لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية،

- ندرة الأراضي الصالحة للبناء وتراجع إنتاج المؤسسات المعنية بتهيئة الأراضي وإنجاز المساكن مما انجر عنه انتشار البناء الفوضوي وتكاثر الأحياء العشوائية،

- تأخير في تحديد قائمات المنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية من قبل اللجان الجهوية المحدثة على مستوى كل ولاية مما انجر عنه من مصاريف إضافية لحراسة المساكن الجاهزة للحفاظ عليها من الاستيلاء والسرقة، وصيانتها قصد تسليمها لمستحقيها في أفضل حال.

- الارتفاع المتواصل في أثمان المساكن والمقاسم المعروضة للبيع، وعدم التوازن بين العرض والطلب نظرا لانخفاض المقدرة الشرائية للمواطن.

- ارتفاع نسبة الفائدة الموظفة على القروض البنكية بالنظر لارتفاع نسبة السوق النقدية،

وبخصوص **التدابير والإجراءات** التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز تلك الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف فتتمثل فيما يلي:

- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بتوفير السكن الاجتماعي وتحسين ظروف العيش.

- إصدار نصوص قانونية تتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط في إطار التدخل للعناية بالرصيد السكني القائم.

- الترفيع في كلفة بناء مسكن جديد معوض لمسكن بدائي وذلك بتنقيح الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والنصوص القانونية المتممة والمنقحة.

- حث المستلزمين العموميين لإعطاء الأولوية للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي نظرا لصبغته الاجتماعية وتجاوز الإشكاليات وذلك لتفادي التأخير في آجال استلام المساكن الاجتماعية.

- توفير مساكن اجتماعية ومقاسم صالحة للبناء للحد من انتشار التوسع العمراني العشوائي ومن ظاهرة البناء الفوضوي.

- حث اللجان الجهوية في مختلف الولايات على الإسراع في إعداد القائمات النهائية للمترشحين للانتفاع بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في عنصره المتعلق ببناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2022 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	18180	17755	-425	98%
	اعتمادات الدفع	18180	17755	-425	98%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1372	1170	-202	85%
	اعتمادات الدفع	1372	1152	-220	84%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	20380	14860	-5520	73%
	اعتمادات الدفع	20380	14860	-5520	73%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	89533	85959	-3574	96%
	اعتمادات الدفع	109963	93460	-16503	85%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**129465**	**119744**	**-9721**	**92%**
	اعتمادات الدفع	**149895**	**127227**	**-22669**	**85%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
النشاط1 – مراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	800	362	-438	%45
النشاط2 – إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	1490	390	-1349	%22
النشاط 3- الأشغال الجيوديزية	1250	1722	-278	%86
النشاط 4 – دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات	60	69	9	%115
النشاط 5- برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	3735	3172.2	-563	%85
النشاط 6- توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء	68000	61794	-6206	%91
النشاط 7 – تهذيب وإدماج أحياء سكنية	20500	20771	271	%101
النشاط 8 – التهذيب والتجديد العمراني	500	0	-500	%0
النشاط 9 – تحسين السكن	10000	6273	-3727	%63
النشاط A – برنامج الاستثمار الخاص بالجماعات المحلية	0	0	0	%0
النشاط B – أشغال طوبوغرافية وأشغال تقسيمات للمشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	0	0	0	0%
*النشاط C – إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	4500	4511	11	%100
النشاط D – إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	21375	11246	-10129	%53

النشاط Z- نشاط المساندة	16913	16330	-583	%97
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	149123	126641	-24112	%85
نشاط المساندة للبرامج الفرعية الجهوية	772	586	-186	%76
****المجموع**	**149895**	**127227**	**-22668**	**%85**

*** أن النشاط B - أشغال طوبوغرافية وأشغال تقسيمات للمشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والنشاط E: متابعة المشاريع المفوضة للبرامج الفرعية الجهوية تم ترسيم الاعتمادات المتعلقة بهما صلب النشاط C - إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها.**

**** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

بلغت تقديرات البرنامج عدد 3 والمرسّمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2022، 129465.2 ألف دينار تعهدا و149895.2 ألف دينار دفعا.

- بلغت الاعتمادات المنجزة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان 119869 ألف دينار تعهدا ما يمثل 96 % من مجموع الاعتمادات المرسمة لسنة 2022 و127227ألف دينار دفعا أي 85 % من الاعتمادات وذلك كما يلي:

✓ بالنسبة **لنفقات التأجير** تمّ إنجاز 97 % من الاعتمادات المرسمة.

✓ 84 % بالنسبة **لنفقات التسيير**

✓ تمّ إنجاز 93 % من الاعتمادات **الخاصة بنفقات التدخلات**

✓ بالنسبة **لنفقات الاستثمار** المرسمة لسنة 2022 بلغت إنجازات اعتمادات التعهد 85959 ألف دينار أي بنسبة 96 % من مجموع التقديرات لسنة 2022،

أما بخصوص اعتمادات الدفع بلغت الإنجازات 93098 ألف دينار دفعا أي بنسبة إنجاز 85 % مقارنة بالتقديرات.

- بالنسبة **لنشاط مراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي** فقد بلغت إنجازات اعتمادات التعهد المرسّمة لسنة 2022، 226 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود3883 ألف دينار أي بنسبة إنجاز0% أما بخصوص اعتمادات الدفع فقد بلغت الإنجازات 362 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 800 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 45 % تعدّ ضعيفة ويفسّر ذلك بالعديد من العوامل من بينها ما وقع ذكره آنفا فيما يتعلق بالنقص الحاد في الموارد البشرية بالنسبة للإدارة العامة للتهيئة الترابية. بالإضافة إلى تعطل انطلاق دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني بسبب إعادة إعلان طلب العروض أواخر سنة 2022.

كما تعطل انطلاق الدراسة حول "تحديد ووضع خرائط للمناطق المعرضة للمخاطر المناخية الشديدة" (600 أد على ميزانية الدولة) الذي سيتم إنجازه بدعم فني ومالي من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بتونس وبتمويل من صندوق البيئة العالمي بقيمة 330 ألف دولار أمريكي في شكل هبة في نطاق مشروع "المخطّط الوطني للتأقلم" الذي تشرف عليه وزارة البيئة بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للإنماء بتونس.

– بلغت إنجازات اعتمادات الدفع المخصصة لنشاط إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية 391 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 1740 ألف دينار أي بنسبة إنجاز22 %وتعتبر هذه النسبة ضعيفة نسبيا ويفسر ذلك بعدم استهلاك الاعتمادات التي كانت مرصودة لإنجاز مشروع " منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية " ، ويعود التعطل في نسق إنجاز المشروع بالأساس إلى طول الإجراءات المتبعة للحصول على مصادقة

الجانب الممول (الجانب الكوري)، حيث أنه وبعد أن تمت المصادقة في مرحلة أولى على قائمة مكاتب الدراسات المخول لها المشاركة في المشروع من طرف الجانب الكوري، تمت موافاة الجانب الممول في مرحلة ثانية بكراس الشروط المتعلق بالمشروع في انتظار المصادقة عليه لاعتماده في طلب العروض.

– بالنسبة لنشاط **برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى** بلغت إنجازات اعتمادات الدفع لسنة 2022، 3735.2 ألف دينار بنسبة تعادل 85 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي، حيث بلغت إنجازات نفقات التأجير والتسيير والتدخلات نسبة إنجاز بلغت 100 % مقارنة بالتقديرات. أما نفقات الاستثمار لوكالة التعمير لتونس الكبرى بعنوان سنة 2022 فقد بلغت إنجازات اعتمادات التعهد المرسمة لسنة 2022، 1401ألف دينار أي بنسبة إنجاز 100 % أما بخصوص اعتمادات الدفع بلغت الإنجازات 375 ألف دينار دفعا أي بنسبة إنجاز 40 %. ويعود ذلك بسبب تعطل دراسة مثال التنقلات الحضرية وإنجاز مسح أسري حول تنقلات الأفراد بتونس الكبرى والتي تمثل 37% من مجموع اعتمادات الاستثمار المرسمة لسنة 2022 و63% من اعتمادات الدراسات من ناحية، ولتعطل إنجاز القسط الثاني من مشروع إعادة تهيئة مقر الوكالة (المصعد الكهربائي والتسخين المركزي) المتعهد به من طرف الإدارة الجهوية للتجهيز بتونس والذي يمثل 36% من جملة اعتمادات ميزانية الاستثمار للوكالة لسنة 2022 من ناحية أخرى.

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة **لنشاط "توفير مساكن ومقاسم مهيأة لفائدة الأجراء"** 61794 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 68000 ألف دينار أي بنسبة إنجاز

91 % والتي تعتبر نسبة هامة وهو ما يفسر بالزيادة في باب تخصيص موارد إضافية من الصندوق بقيمة 10000 آلاف دينار لفائدة صندوق الفوبرولوس حيث أن هذه الزيادة قد ساهمت في تطور قيمة مؤشر عدد المساكن والمقاسم الاجتماعية والميسرة المنجزة بالنسبة للمساكن الممولة في الممولة في طار الفوبرولوس بنسبة 98%.

بلغت قيمة إنجازات الاعتمادات المخصصة لبرنامج المسكن الأول 14500 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 20000 أد أي بنسبة إنجاز 73 %.

– كما بلغت إنجازات اعتمادات الدفع المخصصة **لنشاط "إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية"** 11246 ألف دينار مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي التي كانت في حدود 21375 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 53% تعدّ ضعيفة وهو ما يفسر بالأسباب التالية:

– بالنسبة لمشاريع السكن الاجتماعي بصدد الإنجاز فقد شهدت عديد الإشكاليات مع المستلزمين العموميين وبطء في الإنجاز مما عطل عملية الخلاص.

– إن اعتمادات الدفع المبرمجة والمتعلقة بالمساكن المنجزة عن طريق الباعثين العقاريين الخواص تخص في جانب منها مبالغ الحجز بعنوان الضمان للمشاريع التي تم استلامها والتي لم يتم خلاصها لارتباطها بعدم استكمال إنجاز أشغال الربط بمختلف الشبكات.

– لم يتمّ الإعلان عن طلبات العروض لإنجاز مساكن اجتماعية (بقايا القرض السعودي الأول والقرض الثاني) نظرا لعدم موافقة الممول (الصندوق السعودي للتنمية) إلى حين تسليم المساكن الجاهزة.

رغم ضعف نسبة إنجاز اعتمادات الدفع التي لم يكن لها تأثير مباشر على تطور قيمة مؤشر عدد المساكن والمقاسم الاجتماعية والميسرة المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي حيث كانت نسبة إنجاز المؤشر مقارنة بالتقديرات في حدود74 %.

– كما بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة **لنشاط "تهذيب وإدماج أحياء سكنية** " 20771 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 20500 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 101% تعتبر هامة وهو ما يفسر بالتحويلات التي تمت في إطار البرنامج في حدود 3140 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية حيث أن هذا الإجراء قد ساهم في تطور قيمة مؤشر " النسبة التراكمية لتهذيب وإدماج الأحياء السكنية لفائدة البرامج الوطنية" بنسبة97 %.

– أما بالنسبة لنشاط التهذيب والتجديد العمراني لم يتمّ استهلاك اعتمادات الدفع المرسمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 والمقدرة بـ 500 ألف دينار ويفسر ذلك بالأسباب التالية:

- عدم التقدم في الانجاز الفعلي للمشاريع المدرجة بالبرنامج حيث خصصت سنتي 2021 و2022 لاختيار البلديات التي ستنتفع ببرنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة، إذ تم تحديد القائمة النهائية للبلديات على مرحلتين:

- مرحلة أولى خاصة بالانتقاء الأولي: تمّ الإعلان عن نتائجها بتاريخ 22 جوان 2021،
- مرحلة ثانية خاصة بالانتقاء النهائي: تمّ الإعلان عن نتائجها بتاريخ 24 مارس 2022.

وعلى إثر ذلك تم ابرام اتفاقية تمويل وتنفيذ عمليات إحياء المراكز العمرانية القديمة بين وزارة التجهيز والإسكان والبلديات المعنية بتاريخ 12 جويلية 2022.

وقد خصص الثلاثي الأخير من سنة 2022 والثلاثي الأول من سنة 2023 لـ:

- إعداد ملحق لاتفاقية تمويل وتنفيذ عمليات إحياء المراكز العمرانية القديمة وذلك بالتنسيق مع ممولي البرنامج،
- إعداد كراس شروط نموذجي المتعلق بالدراسات الفنية ومتابعة المشاريع وذلك بالتنسيق مع ممولي البرنامج،
- التنسيق مع العشر بلديات المعنية بالبرنامج لإعداد كراسات الشروط الخاصة بكل بلدية.

برنامج : القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : السيد حاتم عيشاوية

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 7 فيفري 2020

1- نتائج أداء البرنامج

نظرا لوجود تحديات راهنة يواجهها البرنامج 9 والمتعلقة أساسا بتناقص عدد الأعوان من سنة لأخرى و الناتجة عن المغادرة الاختيارية والتقاعد و التحديات المتعلقة بترشيد التصرف في هذه الموارد البشرية و دعم المساواة بين الرجل والمرأة بالإضافة لتحديات أخرى لا تقل أهمية و الرامية لترشيد الموارد المالية و اللوجستية و الارتقاء بجودة الخدمات الموجهة للمواطن.

لذلك غاية البرنامج 9 القيادة والمساندة هي الارتقاء بجودة هذه الخدمات المساندة وتعصير وسائل العمل الإداري لدعم البرامج الأخرى والتنسيق بينها لتحقيق أهدافها وتحسين آدائها وترشيد التصرف في موارد مهمة التجهيز وضمان ديمومة ميزانيتها وذلك بما يتوافق مع الالتزامات الدولية خاصة منها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف 16 الذي يعنى بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعّالة وشاملة وخاضعة للمساءلة في أفق 2030 بالإضافة إلى الهدف 5 الذي يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين و تقليص الفوارق بينهما،

إلى جانب الالتزامات الوطنية الخاصة بقطاع التجهيز كما يعكسه القانون الأساسي للميزانية وتوجهات رئاسة الحكومة المضمنة بمناشير إعداد الميزانية وكذلك التزاما بتوجهات القطاع المضمنة بالمخطط الثلاثي 2023-2025 ناهيك عن كل التشريعات الوطنية المتعلقة بمناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة وخاصة منها الأمر عدد58 لسنة 2017.

فعلى المدى المتوسط تتمثل غاية البرنامج 9 في تحقيق جودة الخدمات لكسب رضاء المواطن وكافة المتدخلين في القطاع وترشيد التصرف في الموارد المادية والميزانيتية بما يضمن حوكمة المهمة بكل برامجها من تحقيق للشفافية والمساءلة والنجاعة بالإضافة إلى ضمان ديمومة الميزانية حتى تتمكن جل البرامج المكونة لمهمة التجهيز من الإيفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها وتحسين أدائها للنهوض بقطاع التجهيز والإسكان مع حلول سنة 2025.

وتنقسم إستراتيجية البرنامج 9 إلى محورين إستراتيجيين:

-دعم حوكمة مهمة التجهيز

-ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

بالنسبة لدعم حوكمة مهمة التجهيز

وقد حقق البرنامج القيادة والمساندة دورا فعالا سنة 2022 على مستوى دعم حوكمة مهمة التجهيز من خلال متابعته لمدى تحقق أهداف المهمة و التي تعتبر نتائج مرضية و الحرص على تحسين موقع واب الوزارة و جودة الخدمات المقدمة عليه تلبية لحاجيات المواطن و السعي للإرساء الفعلي لمنظومة الجودة.

بالإضافة لحرص البرنامج سنة 2022 على ضمان التسيير الناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال ندوات ينظمها البرنامج لمتابعة إستهلاك الإعتمادات المفتوحة و تقدم إنجاز المشاريع المبرمجة على

المستويين المركزي والجهوي و ذلك من خلال ندوة المديرين الجهويين التي من شأنها دعم آداء البرنامج والمهمة ككل و ندوات مبرمجة لفائدة الإطارات الجهوية للإلمام بمختلف المستجدات الهادفة لتحسين آداء البرامج و كذلك الجانب الميزانياتي و إستهلاك الإعتمادات المبرمجة وخلاص المتخلدات لضمان ديمومة الميزانية.

وقد تمت برمجة إصلاحات جوهرية على ضوء الإجتماعات والندوات التي ساعدت على تقصي أهم العراقيل خصوصا فيما يتعلق بنشاط الإعتمادات المحالة للمجالس الجهوية حيث تمت مراسلة المجالس الجهوية لسحب البقايا أما فيما يخص نشاط المساندة فقد تم التأكيد على خلاص المتخلدات كأولوية لضمان ديمومة الميزانية و ضرورة مشاركة البرامج الفرعية الجهوية لترشيد التصرف في الموارد المالية و تقديم تقديرات واقعية تضمن تحسن آداء البرامج و لهذا تم إنشاء تطبيقة داخلية لإعداد تقديرات الميزانية بصفة تشاركية وواقعية و تطبيقات لترشد التصرف في الموارد اللوجستية .

بالإضافة لتطبيقات أخرى تضمن تكافؤ الفرص في التكوين بين الرجل والمرأة و للبرنامج 9 دور جوهري في إرساء النوع الإجتماعي وميزانيات مراعية للنوع الإجتماعي إلخ...

هذا في إطار الحرص على الربط بين مختلف المتدخلين في حلقة المسؤولية لتحسين الآداء.

الهدف الإستراتيجي 1.9: تدعيم حوكمة المهمة ومختلف برامجها

إن هذا الهدف في علاقة مباشرة بالمحور الاستراتيجي الأول دعم حوكمة مهمة التجهيز والتي تعتبر أساسا من مشمولات البرنامج الفرعي الأول "القيادة" حيث يهدف إلى رسم الاستراتيجية العامة للمهمة

والإشراف على مختلف البرامج والتنسيق بينها وتفعيل حوار التصرف كما يهتم كذلك بتحسين علاقة الإدارة مع المتدخلين في القطاع وذلك عن طريق المؤشرات الاستراتيجية التالية لقيس الأداء:

*المؤشر 1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة

*المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة المواقع الالكترونية لمهمة التجهيز

خلال سنة 2022 تم تحقيق هذا الهدف بصفة نسبية ويرجع ذلك أساسا لتراجع بعض مؤشراته.

المؤشر 1.9 .1 : نسبة تحقيق أهداف المهمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	94,8	93	96	94	98	98	2024

في سنة 2022، بلغت نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج 94 % في حين كانت مقدرة بحوالي 96 % مما يجعل مهمة التجهيز تحقق أهدافها 68 % وذلك بالرغم من الظروف التي مرت بها البلاد على غرار أزمة الكوفيد والأزمة الاقتصادية. غير أن بلوغ القيمة المنشودة لسنة 2022 يبقى غير ناجع، حيث أن هناك مؤشرات مهمة لم تسجل أرقاما مرضية مثل مؤشر " العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الإجتماعي " الذي سجل حوالي 20 % وذلك لأن مفهوم مبدأ تكافئ الفرص والمساواة بالنسبة لمشاريع البنايات المدنية يعتبر مفهوم حديث ويتم العمل على فهمه وتطبيقه تدريجيا من قبل المهندسين المعماريين عند تصميم مشاريع البنايات المدنية ضمنيا في تصميم المشاريع ويندرج عدم التقدم في تحقيق انجاز هذا المفهوم الى نقص المعلومات المقدمة من قبل صاحب المنشأ لإدراجها في

الدراسات وكذلك مؤشر " نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية " الذي بلغ 27% وذلك لخصوصية البلديات والتجمعات السكنية التي تمت المصادقة على امثلة تهيئتها العمرانية سنة 2022 حيث أن الاغلبية (حوالي ¾) هي عبارة على تجمعات سكنية وقرى صغيرة . وقد تمت المصادقة خلال سنة 2022 على ما يناهز 12 مثال تهيئة عمرانية كما نجد مؤشر "مؤشر تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد" الذي سجل 66 % وحيث كان من المتوقع تسجيل 100 % وذلك بسبب توجه الدولة للحد من الانتدابات المباشرة.

المؤشر 1.9 .2 : التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية لمهمة التجهيز

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
وحدة/يوم	384	400	500	440	88	1000	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

بالنسبة لمؤشر التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية لمهمة التجهيز، فهو يتنزل في إطار تعصير الإدارة بطريقة تخدم الهدف مباشرة باعتبار أن الحرص على التوصل بالمعلومة و زيارة المواقع الإلكترونية للمهمة يكرس الشفافية والحكومة المفتوحة والتي تعتبر ركن أساسي من الأركان التي تتطلبها بل تقوم عليها الحوكمة.

شهد المؤشر خلال سنة 2022 تطور بنسبة 88 % حيث تم تسجيل ولوج 440 زائر في اليوم من توقعات قدرت ب500 زائر في اليوم و هو تطور إيجابي رغم عدم تسجيل 100% مقارنة بسنتي

2020 و2021 ويعود ذلك الى رجوع المشاريع الى النسق العادي تدريجيا بعد الخروج من جائحة كورونا وبالتالي متابعة تقدمها والاطلاع على قائمات المقاولات المرخصة كما أنه تم إحداث بعض التغييرات وتحيين كامل للموقع من قبل إدارة البحث والتنظيم والإعلامية .

الهدف الإستراتيجي 2.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات حسب الحاجة و ضمان المساواة وتكافؤ الفرص

هذا الهدف في علاقة مباشرة مع المحور الإستراتيجي ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية يشرف عليه البرنامج الفرعي المساندة في مستوييه المركزي و الجهوي ويعمل على توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها في أحسن الظروف بالإضافة لحسن توظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة للبرامج الفرعية بالإدارات الجهوية للقيام بدورها في أحسن الظروف كما يشرف و ينسق بين مختلف البرامج الجهوية للبرامج العملياتية و لقد تم نسبيا تحقيق هذا الهدف من خلال نتائج المؤشرات المفصلة كالآتي:

المؤشر 2.9 .1 : تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
قاعدة 100	0	48	100	66	66	100	2024

لقد كان من المتوقع تسجيل 100 %سنة 2021 ولكن تبعا لتوجه الدولة للحد من الانتدابات المباشرة فقد تم تسجيل 48 % من القيمة المنشودة وتسجيل تحسن تدريجي في سد الشغورات الناجمة عن الإحالة على التقاعد ليبلغ حوالي 66% سنة 2022 مقابل 48 % في سنة 2021

من المتوقع أن تتعزز نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن التقاعد لتصل إلى حوالي 73.5% مقارنة بعدد الأعوان المحالين على التقاعد لسنة 2023وهي إن كانت تعتبر مؤشرا إيجابيا سيما بالنسبة للسلكين التقني والفني إلاأنها لا تزال سلبية بالنسبة لبقية الأسلاك الاخرى على غرار السلك الإداري وسلك العملة المتخصصين

المؤشر 2.9 .2 : نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	11,7	8,6	8	12,12	151	14	2024

ساهم التوجه نحو تقنية التكوين عن بعد في تجاوز عدة نقائص مالية و تنظيمية و بالتالي لعب دورا جد فعال في تحقيق الأهداف المنشودة على رأسها الرفع من نسبة نمو المؤشر.

فقد بلغ نسبة تحقيق المؤشر 151 % و هي نسبة راجعة لتفوق انجازات سنة 2022 و البالغة 12.12% على ما تم تقديره لذات السنة 8% حيث ساهم التوجه نحو تقنية التكوين عن بعد في

تجاوز عدة نقائص مالية و تنظيمية و بالتالي لعب دورا جد فعال في تحقيق الأهداف المنشودة على رأسها الرفع من نسبة نمو المؤشر.

المؤشر 2.9 .3 : تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
قاعدة 100	105	105	108	105	97	100	2024

تم خلال سنة 2022 تسجيل مؤشر إيجابي لتمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية مقارنة بالسنة السابقة، حيث تم بلوغ قيمة 105 أما بالنسبة إلى السنوات الموالية فيمكن أن نشهد انخفاضا للمؤشر نتيجة الاستقرار النسبي الذي قد يشهده عدد الخطط الوظيفية المشغولة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرى(102-100) .

وتعتبر نتائج الآداء بالنسبة لهذا الهدف الإستراتيجي من خلال كل مؤشراته مرضية بالنسبة للتقديرات المتوقعة لسنة 2022 و ذلك يعود للآليات التي وضعها البرنامج بمختلف وحداته العملياتية للرفع من الآداء من خلال التطبيقات و توفير الظروف والإمكانيات لتسهيل التكوين عن بعد و كذلك لدعم تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية و ولوجها لمراكز القرار من خلال العمل على تطوير قاعدة بيانات إحصائية لرصد الفوارق بين النساء والرجال و إدراج مقاربة النوع الإجتماعي صلب مهمة التجهيز والسعي إلى سد الشغورات الناتجة عن الإحالة للتقاعد و خاصة التقاعد الخصوصي بوصفه إجراء

جديد نتج عنه عدة شغورات عن طريق الحراك الوظيفي، تسوية وضعية عملة الحظائر إلخ..

والحرص على حسن توظيفهم من خلال بطاقات الوصف الوظيفي.

الهدف الإستراتيجي 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرنامج 9

هذا الهدف الإستراتيجي مرتبط بدوره بالمحور الإستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية و قد سجلت مؤشراته الثلاث النتائج التالية:

المؤشر 1.3.9: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	99,6	58,1	100	97,3	97,3	100	2024

يقيس هذا المؤشر نسبة تغطية المبرمج من النفقات ضمن مختلف أقسام الميزانية و بين المنجز منها فعليا و هو في ترابط تام مع الهدف الإستراتيجي الذي يرمي إلى ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن تغطية البرمجة الميزانيتية للنفقات الوجوبية (متخلدات المهمة) و الحتمية و الجديدة.

و رغم التراجع الذي سجله المؤشر سنة 2021 بسبب تجميد إعتمادات الاستثمار فإن نسبة تحقيق ديمومة الميزانية بالنسبة للسنة 2022 بلغت 97.3% و هي دون النسبة التي تم توقعها بالنسبة لسنة 2022 و ذلك نظرا لوجود بقايا ضمن إعتمادات التأجير ناتجة عن خروج دفعة من المتقاعدين

في إطار البرنامج التقاعد الخصوصي والتي كان من العسير تقديرها و لكن النسبة في المجمل تأكد مصداقية التقديرات من جهة و تحسن نسق إستهلاك الإعتمادات المبرمجة وهي غير بعيدة عن القيمة المستهدفة التي تم تغييرها بالنسبة لسنة 2023 لتصبح 98 %بدل 100% لتداعيات نفس الإجراء و صعوبة تقديره بدقة.

المؤشر 2.3.9: تكلفة التسيير لكل عون							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
اد	4,27	4,04	4,09	4,52	%110	4,3	2024

تم خلال سنة 2022 تسجيل ارتفاع في مؤشر تكلفة التسيير لكل عون (4,526 أد) مقارنة بسنة 2021 (4,040 أ د)ويرجع ذلك أساسا لانخفاض عدد الأعوان بنسبة (3,3%-) وارتفاع نفقات التسيير (8%)

من المتوقع أن تبلغ تكلفة التسيير لكل عون خلال سنة 4,808:2023 أ د وقيمة المؤشر 106، أي بزيادة تقدر بـ 6 % مقارنة بسنة 2022 وذلك بإعتبار تواصل تقلص عدد الأعوان(4%-) من جهة وزيادة نفقات التسيير (2%) من جهة أخرى.

كما ننتظر أن تحافظ قيمة المؤشر على إستقرارها خلال الثلاث سنوات القادمة (106) وذلك بالإعتماد على إستقرار نسبة تطور نفقات التسيير في حدود 2% ونسبة تطور عدد الأعوان في حدود 4%-.

المؤشر 3.3.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى سبتمبر							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	64	35	72	72	%100	74	2024

قدرت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2022 ب 72% أي على قدر التقديرات المبرمجة والمقدرة بنسبة 72% ويرجع ذلك أساسا الى عودة نسق التقدم في انجاز المشاريع المتواصلة وهي نسبة تمثل 100% مما تم تقديره و تعتبر قد سجلت تطورا مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2021 و البالغة 64%فقط وذلك جراء انعكاسات الوضع الوبائي و تعطل المشاريع.

و ينتظر من توقعات 2023 أن ترتفع النسبة مقارنة بسنة 2022 إلى حدود 74 % ويعود هذا إلى انتعاشة الاقتصاد الوطني التدريجية و استئناف حظائر الأشغال وعودة النسق العادي للعمل والإنطلاق في إنجاز مشاريع جديدة و مواصلة مشاريع أخرى و سيتواصل إستهلاك إعتمادات التنمية خلال سنة 2024 ليصل إلى حدود75% وسيتواصل إرتفاعه ليبلغ 80 % فى موفى سنة 2026.

و تعتبر نتائج الأداء بالنسبة لهذا الهدف مطابقة تقريبا لما تم توقعه لسنة 2022 من خلال نتائج مؤشراته الإيجابية في مجملها نتيجة انفراج الوضع الوبائي ووضع آليات من قبل البرنامج للتحكم في تكلفة تسيير الأعوان و كذلك لتحقيق ديمومة الميزانية بنسبة 100%من خلال تركيز منظومة لإعداد تقديرات الميزانية بأكثر شفافية على المستويين المركزي والجهوي.

الهدف الإستراتيجي 4.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص على المستوى الجهوي

هو هدف إستراتيجي منزل على مستوى جهوي نظرا لاهمية ترشيد التصرف في الموارد البشرية بالتوظيف الأمثل للكفاءات حتى تغطي عدد المشاريع الموجودة في الجهات مع الحرص على ضمان تكافؤ الفرص بين الإطارات رجالا و نساء و هو هدف يتم قياسه من خلال نتائج مؤشر معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني قصد تقصي حاجة الجهات من الإطارات الفنية اللازمة و لضمان تغطية المشاريع بالإطارات الفنية اللازمة.

المؤشر.1.4.9 : معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
معدل	3,8	7,4	7	9,3	128%	7	2024

نظرا للإرتفاع عدد المشاريع إجمالا خلال سنة 2022 و انخفاض عدد الإطارات الفنية المكلفة فعليا بالإشراف على المشاريع بسبب البرنامج الخصوصي للتقاعد وعدم انتداب إطارات فنية خلال سنة 2022 مما تسبب في ارتفاع معدل المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني بالهياكل الجهوية لمهمة التجهيز وتسجيل ارتفاع المعدل ب 9.3 مقارنة بالتقديرات 7 أي بنسبة تقدر ب 128 %

الأمر الذي سيتولى البرنامج 9 معه تقييم النتائج السلبية التي يشير إليها هذا المؤشر على الرغم من تحقيق نسبة إنجاز محترمة وهو من شأنه عرقلة أداء البرنامج و تحقيق هدفه من خلال اللجوء إلى وسائل بديلة تعوض اللجوء الكلي إلى الانتداب لتلافي هذا المشكل.

عامة فإن البرنامج 9 قد حقق نتائج آداء مرضية رغم وجود بعض الصعوبات أهمها:

- التنسيق بين مختلف البرامج ومختلف المتدخلين وذلك ما سيعمل البرنامج على تجاوزه من خلال إرساء لجنة قيادة المهمة
- تراجع الرصيد البشري في الوزارة ككل من إطارات فنية وإرتفاع عدد المشاريع التي يشرفون عليها وذلك من شأنه التاثير على آداء البرامج ومع اللجوء لصيغ أخرى لسد الشغورات يلجأ البرنامج 9 إلى محاولة ترشيد الرصيد الموجود وحسن إستغلاله
- المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية واللوجستية هو تحد آخر بإعتبار وجود متخلدات التنوير العمومي وبقايا إعتمادات محالة يسعى البرنامج لتلافيها من خلال

أولا إعطاء الاولوية لخلاص المتخلدات عن طرق التحويل بين البرامج ومن جهة أخرى مراسلة المجالس الجهوية لسحب البقايا وسعيه لترشيد التصرف في المعدات.

- السعي إلى إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي هو من التحديات التي يسعى البرنامج تفعيلها لترشيد التصرف في الموارد المالية بأكثر شفافية

كما سيسعى البرنامج إلى تفعيل حوار تصرف وتشريك كل المتدخلين لضمان تحسن آداء البرنامج.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 9:

بالنسبة للبرنامج 9 القيادة والمساندة فقد حقق نتائج تنفيذ مرضية على مستوى كل الانشطة وهو ما إنعكس إيجابيا على آداء البرنامج بكافة برامجه الفرعية

جدول عدد1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي 1-	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	32651	27638	5013	85%
	اعتمادات الدفع	32651	27630	5021	85%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	7175	5930	1245	83%
	اعتمادات الدفع	7175	5711	1464	80%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3429	3012	417	88%
	اعتمادات الدفع	3429	3012	417	88%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد**	4490	2599	-1891	57 ,9%
	اعتمادات الدفع	6103	2532	3571	41%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
المجموع*	**اعتمادات التعهد*** **	**47745**	**39179**	**8930**	**81%**
	اعتمادات الدفع	**49358**	**38885**	**10473**	**79%**

*دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

****اعتمادات التعهد لنفقات الاستثمار: وفق** قانون المالية التكميلي بلغت نفقات الاستثمار تعهدا 4490 أد و لكن تمت إضافة 364 أد من باب النفقات الطارئة

***مجموع اعتمادات التعهد:** بلغ المبلغ الجملي للتعهد حسب قانون المالية التكميلي 47745 أد و بعد إضافة 364 أد في التعهد للبرنامج 9 أصبح 48109 أد و قد تم تسجيل المبلغ الأخير لتكون نسبة الإنجاز مضبوطة و هذا ينضوي ضمن ما يقتضيه التقرير السنوي للقدرة على الآداء.

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات2022	إنجازات2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. م تكميلي 1-	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نشاط عدد 1(*)التنسيق الاتصال الرقابة والعلاقات الدولية	119	119	0	100%
نشاط عدد 2- التدخل العمومي	3429	3012	417	88%
نشاط Z -المساندة	40087	33870	6217	84%
نشاط 3-التصرف في العقارات والتجهيزات	1723	809	914	47%
نشاط 4- الإعتمادات المحالة	4000	1075	2925	27%
المجموع	**49358**	**38885**	**10473**	**79%**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

حجم الميزانية المرصود للبرنامج سنة 2022 يقدر على مستوى التعهد بـ48.109 م د في قانون المالية التكميلي نفقات الإستثمار تعهدا 4.490 و لكن تمت إضافة 364 أ.د من باب النفقات الطارئة وعلى مستوى الدفع ب49.358 م د حيث تم تخفيض 702 في إطار قانون المالية التكميلي.

وقد تم إجراء تحويلات سواء داخل البرنامج بين البرامج الفرعية في شكل إعتمادات تكميلية على مستوى قسم التسيير 02 وقسم التأجير أي نشاط المساندة و قد تم اللجوء إلى تحويل بين البرنامج 9 إلى البرنامج 1 بمبلغ قدره 700 أ د لخلاص نفقات التنوير العمومي .

وقد كان أداء البرنامج مرضيا و ذلك يتجسد من خلال الأهداف و المؤشرات و كذلك الأنشطة حيث كانت الإنجازات تقارب ما تم تقديره خاصة النشاط 1 التنسيق الاتصال الرقابة والعلاقات الدولية حقق 100%و نشاط 2 التدخل 88 % ونشاط المساندة قد حقق 84% و يرجع الفارق فيه بين المبرمج والمنجز في التأجير نظرا للفواضل الناتجة عن الخروج على التقاعد الاستثنائي التي يصعب تقديرها.

و قد سجل النشاط 3 التصرف في العقارات و التجهيزات فارقا بين ماهو مبرمج وماهو منجز 47% انعكس سلبا على نتائج آداء البرنامج و ذلك ناتج عن عدم استهلاك البرامج الفرعية الجهوية لإعتماداتها و هو نفس التأثير الذي خلفه نشاط الإحالة 27 %و ذلك نتيجة تعطل بعض المشاريع و إستهلاك بقايا السنوات الأخرى.